4. وصف وتحليل نتائج مماثلات القوة الشرائية للمنطقة العربية

نتائج مماثلات القوة الشرائية لعام 2017 والاستنتاجات الرئيسية

شمل التنفيذ الإقليمي لدورة 2017 العالمية من برنامج المقارنات الدولية في المنطقة العربية 12 بلداً. ونتيجة لذلك، ولغرض التحليل في هذا التقرير، ستشير "المنطقة العربية" فقط إلى مجموعة البلدان المشاركة وعددها 12، وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والعراق وعُمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية.

- **الحجم الحقيقي لاقتصادات البلدان العربية**

بلغ الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية في المنطقة العربية في عام 2017 حوالي

الشكل 4-1 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل نظيره الإسمي، 2017

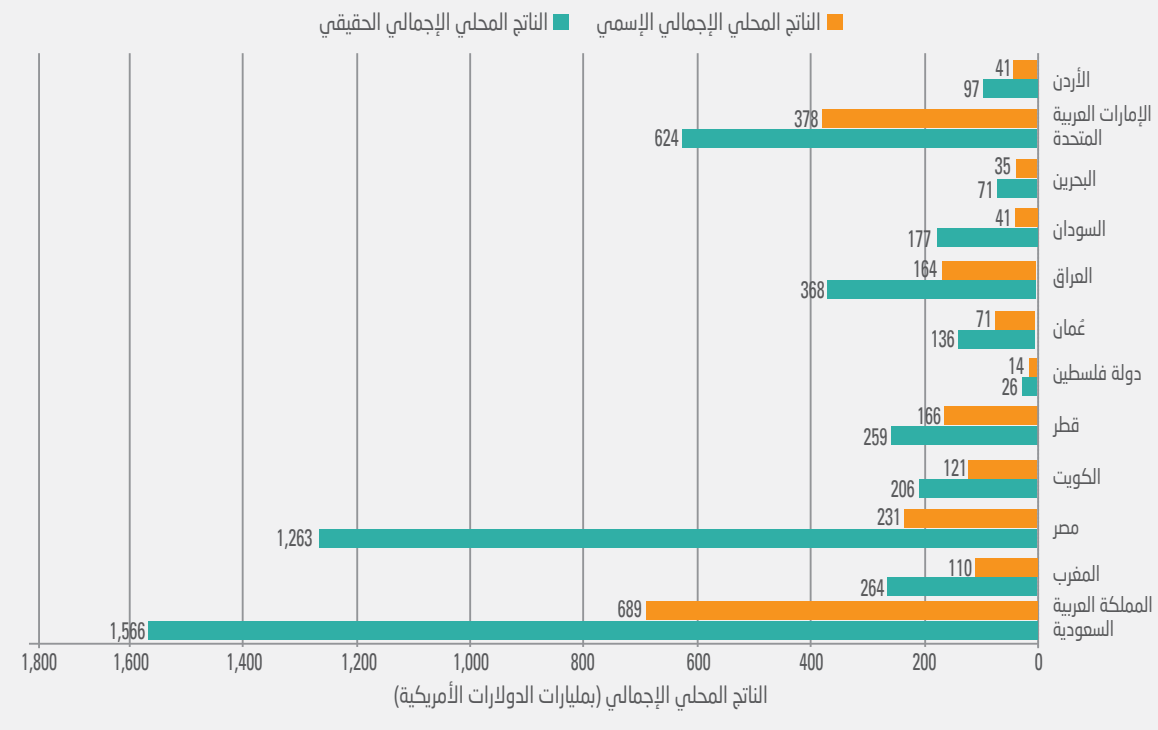

5,057 مليار دولار، ما يمثل حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي القائم على سعر الصرف 2,061 مليار دولار فقط، أي ما يعادل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهذا يعني أن الحجم الحقيقي للاقتصاد العربي أكثر من ضعفه عندما يُقاس بالقيمة الإسمية، وأن حصة المنطقة العربية من الاقتصاد العالمي أكبر عندما تُقاس بالقيمة الحقيقية. ويقارن الشكل 4-1 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان العربية في عام 2017 بالناتج المحلي الإجمالي الإسمي. وقد قام باحتساب البيانات الواردة في هذا الشكل الإسكوا والبنك الدولي.

وعلى أساس مماثلات القوة الشرائية، أكبر اقتصاد في المنطقة العربية هو اقتصاد المملكة العربية السعودية، فهي تساهم بـ 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة العربية. ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي 1,566 مليار دولار، وتليها مصر بناتج محلي إجمالي حقيقي قدره 1,263 مليار دولار، وتساهم بـ 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. وبالقيمة الإسمية، تظل المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، ولكن تليها الإمارات العربية المتحدة بدلاً من مصر. من ناحية أخرى، أصغر اقتصاد في المنطقة العربية بالقيمة الحقيقية والقيمة الإسمية هو اقتصاد دولة فلسطين، إذ يمثّل أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بمعايير القيمتين. ويبين الشكل 4-2 حصص البلدان من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية في عام 2017.

- **المؤشر العام لمستوى الأسعار**

في عام 2017، بلغ متوسط مؤشر مستوى الأسعار على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية 61، أي ما يقل بـ 39 في المائة عن مستوى الأسعار العالمي البالغ 100. وكان مؤشر مستوى الأسعار في البلدان العربية جميعاً أقل من 100، كما يبدو في الشكل 4-3 الذي يبيّن أعلى مستوى للأسعار في قطر عند 96 وأقل مستوى في مصر عند 27. وهذا يشير إلى أن الأسعار في المنطقة العربية كانت أقل عموماً من متوسط الأسعار العالمية. وكان البَلَدان العربيان الأغلى ومن ثم الأقرب إلى المتوسط العالمي لمؤشر مستوى الأسعار هما قطر عند 96 والإمارات العربية المتحدة عند 91. وكان البَلَدان الأرخص في المنطقة هما مصر والسودان عند 27 و34 على التوالي، وهما البَلَدان الوحيدان اللذان سجّلا مؤشراً أقل من 50. ويبين الشكل 4-4 مؤشرات مستويات الأسعار في

الشكل 4-2 حصص البلدان من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإسمي للمنطقة العربية، 2017

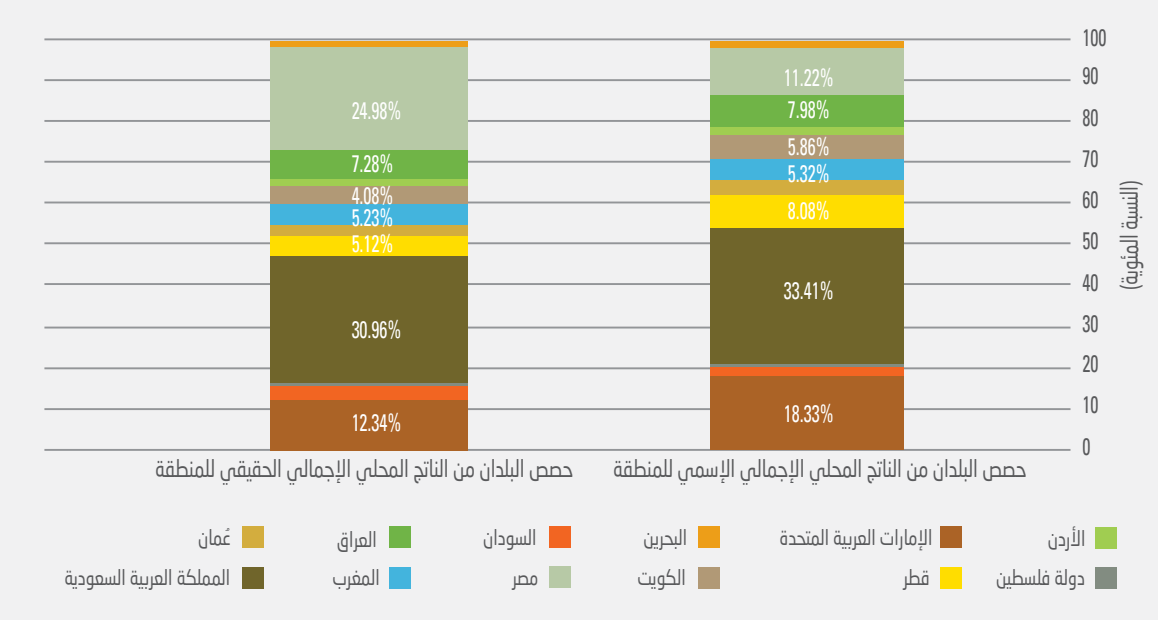

الشكل 3-4 المؤشر العام لمستوى الأسعار للبلدان العربية، 2017 (العالم = 100)

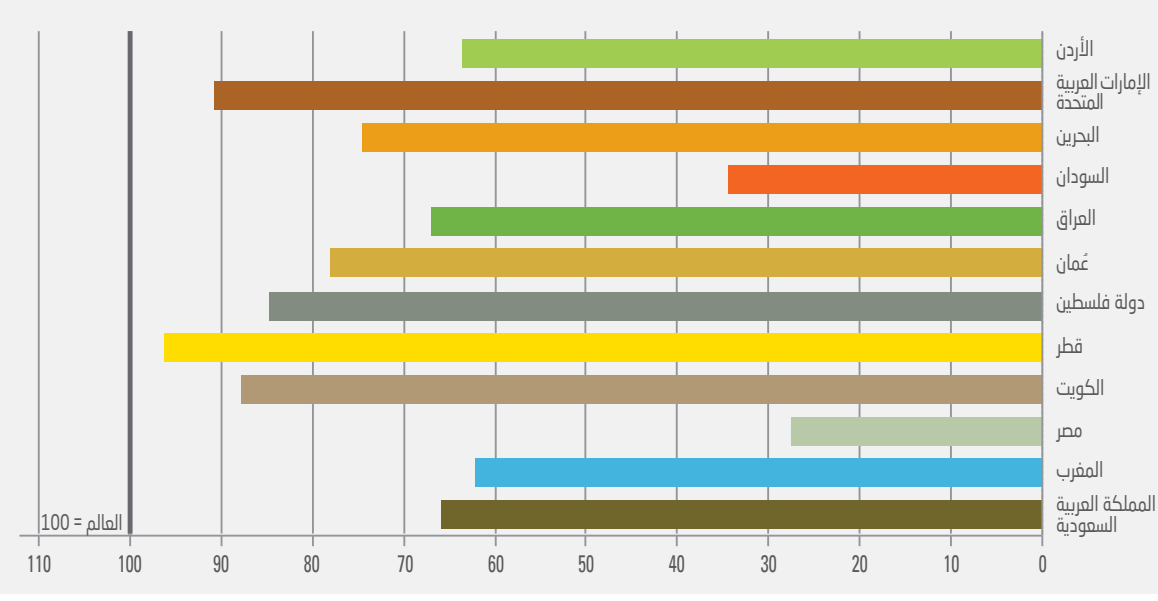

الشكل 4-4 مؤشرات مستويات الأسعار للبلدان العربية على مستويات المجاميع الرئيسية، 2017 (العالم = 100)

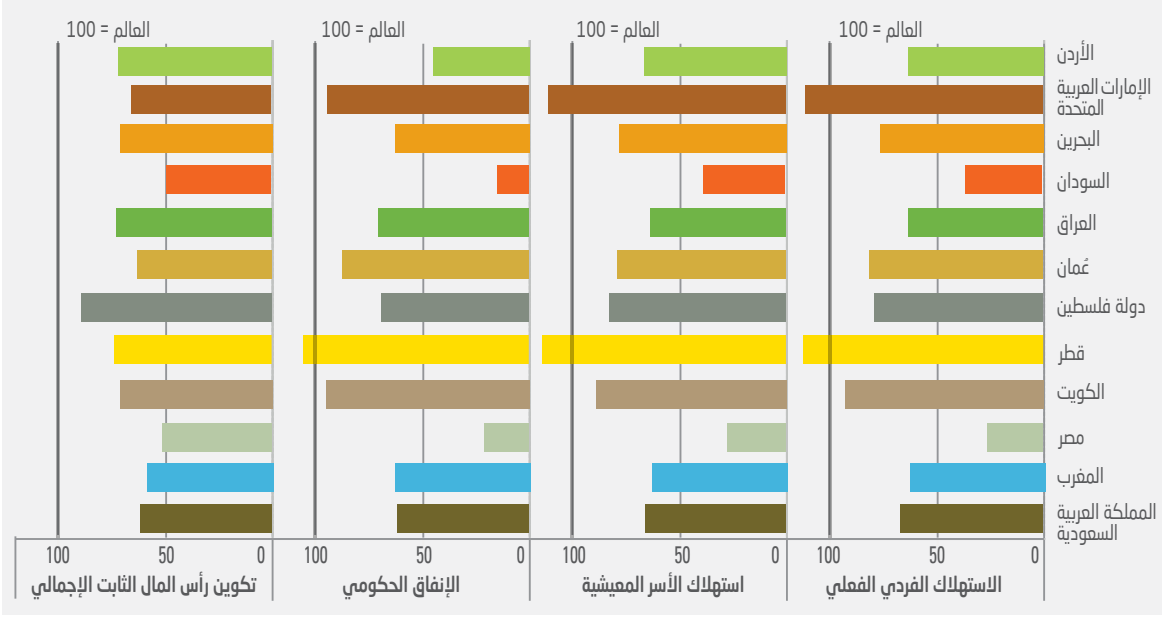

البلدان العربية على مستويات المجاميع الرئيسية بالمقارنة مع مؤشر مستوى الأسعار العالمي الذي حُدِّد على أنه 100. ويعرض الشكل 4-5 مؤشرات مستويات الأسعار في البلدان العربية بالمقارنة مع مؤشر مستوى الأسعار للمنطقة العربية محدداً على أنه 100.

نصيب الفرد من الدخل والرفاه المادي

إجمالاً، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية 18,266 دولاراً لعام 2017، أي بزيادة قدرها 10 في المائة عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم

الشكل 4-5 مؤشرات مستويات الأسعار للبلدان العربية على مستويات المجاميع الرئيسية، 2017 (المنطقة العربية = 100)

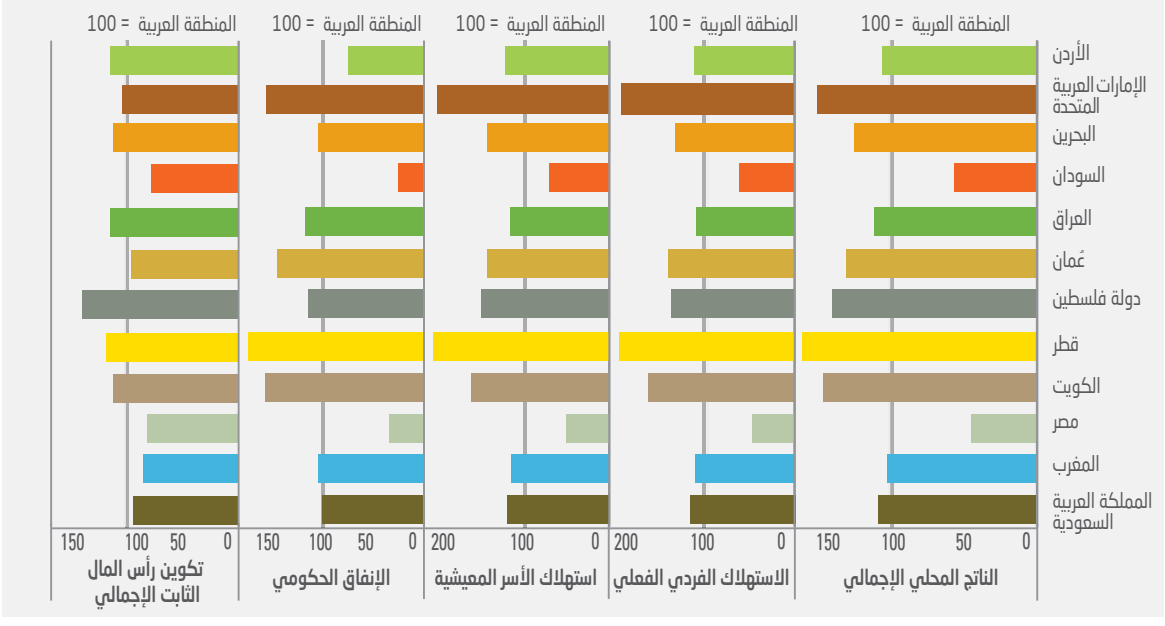

البالغ 16,596 دولاراً. وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمنطقة أقل بنسبة 33 في المائة من المتوسط الإسمي العالمي. وهناك العديد من التباينات في نصيب الفرد من الدخل عبر البلدان العربية. فمثلاً، تسجّل قطر أعلى نصيب للفرد من الدخل الحقيقي في المنطقة يبلغ 95,063 دولاراً، وهو ثاني أعلى دخل في العالم، ولا تسبقها إلا لكسمبرغ. وعلى النقيض من ذلك، ينخفض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في السودان إلى 4,331 دولاراً. ويشير الرقم القياسي لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي بالمقارنة مع العالم كأساس (العالم = 100) إلى وجود اختلافات كبيرة بين البلدان العربية (26 للسودان مقابل 573 لقطر)، كما هو مبين في الشكل 4-6. ولدى بلدان مجلس التعاون الخليجي جميعاً رقم قياسي يزيد على 100، بينما يقل لباقي البلدان العربية عن 100.

وإذا ما أُجريت مقارنة مكانية لنصيب الفرد من الدخل باستخدام التحويل على أساس سعر الصرف، يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية أقل من مثيله في البحرين. غير أن المقارنة القائمة على مماثلات القوة الشرائية، بالقيمة الحقيقية، تبين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية أعلى من مثيله في البحرين. وعلى نحو مشابه، بينما تعكس المقارنة القائمة على سعر الصرف أن نصيب الفرد من الدخل في مصر أدنى من مثيله في الأردن والعراق ودولة فلسطين والمغرب، تبين المقارنة القائمة على مماثلات القوة الشرائية أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في مصر كان أعلى مما هو في البلدان الأربعة الأخرى. ويُبيّن الشكل 4-7 مقارنة متعددة الأبعاد لعام 2017 لاقتصادات البلدان العربية على أساس حجم الاقتصاد الحقيقي، ومؤشر مستوى الأسعار على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بحيث يساوي مؤشر مستوى الأسعار للمنطقة العربية 100، وحيث يعكس حجم الفقاعة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصاد كل بلد.

يقاس الرفاه المادي بقيمة نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي. وقد بلغ متوسطه في المنطقة العربية 11,699 دولاراً في عام 2017، أي بزيادة 8 في المائة على المتوسط العالمي البالغ 10,858 دولاراً. غير أن متوسطه الإسمي كان أدنى بـ 41 في المائة من المتوسط العالمي. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى حقيقي له في المنطقة بلغ 25,794 دولاراً، بينما سجل السودان أدنى مستوى له بلغ 3,717 دولاراً. ولدى ملاحظة الرقم القياسي لنصيب الفرد

الشكل 4-6 الرقم القياسي لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي، 2017 (العالم = 100)

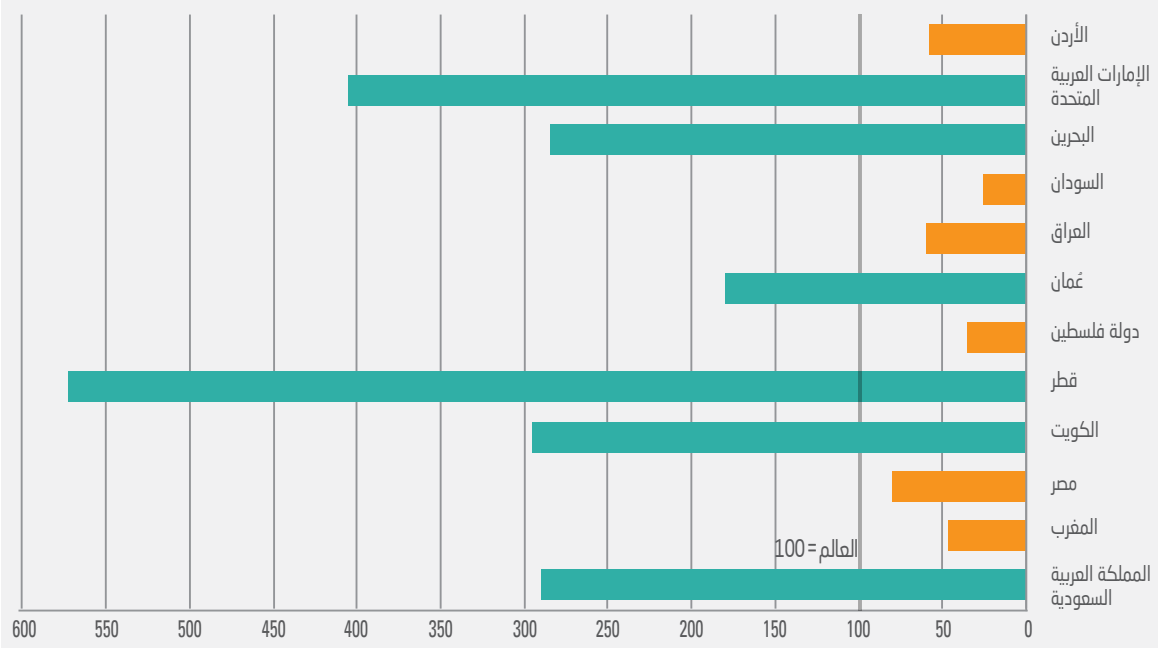

الشكل 4-7 رسم بياني حول العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر مستوى الأسعار على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، 2017

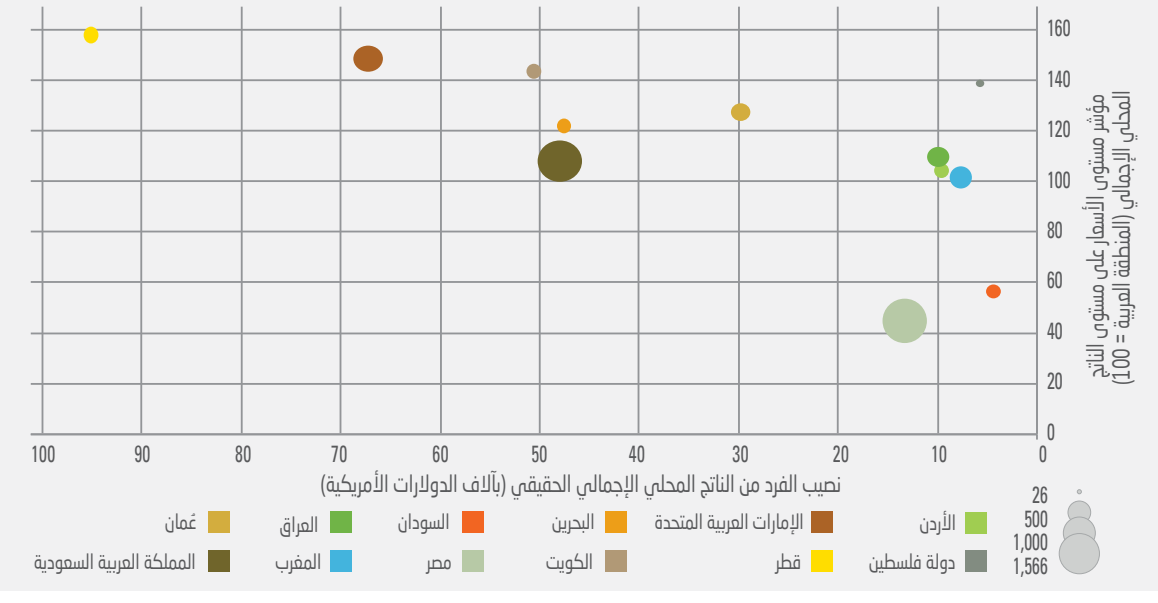

من الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي، واعتماد العالم كأساس، تراوحت التفاوتات في المنطقة العربية بين 34 في السودان و238 في الإمارات العربية المتحدة، كما هو مبين في الشكل 4-8. ويقدم الشكل 4-9 مقارنةً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي لعام 2017 للبلدان العربية الـ 12. ويظل نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي في قطر ضمن الأعلى في المنطقة العربية، رغم أنه أصغر بكثير من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وذلك على النقيض

الشكل 4-8 الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي، 2017 (العالم = 100)

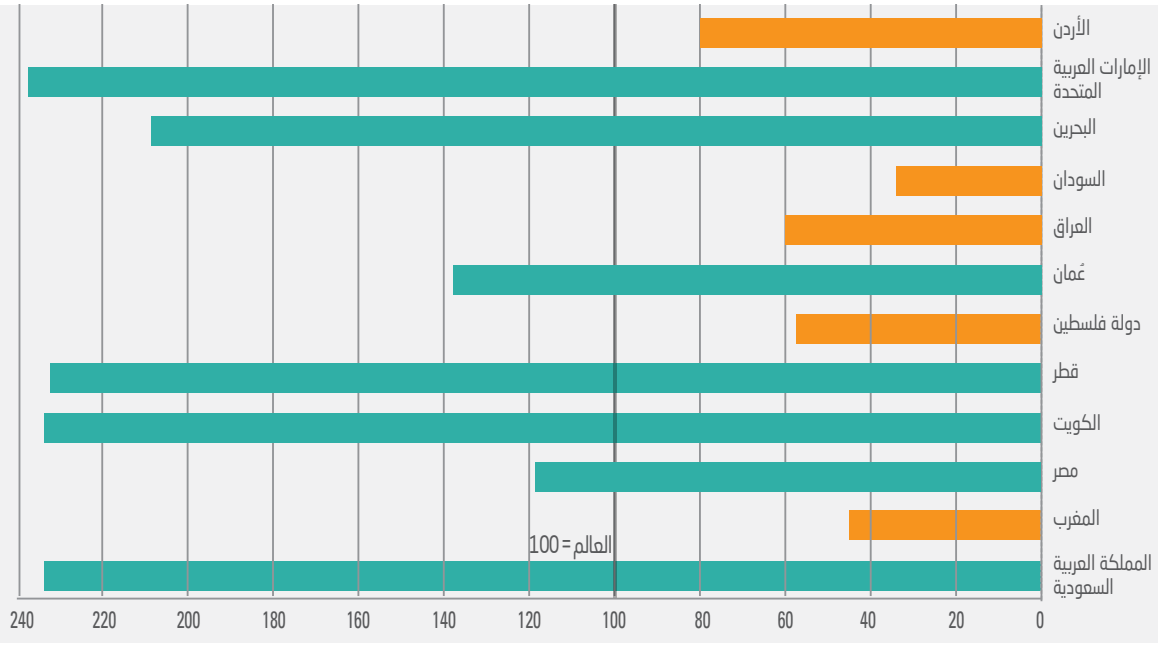

مما في مصر حيث يهيمن نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي على معظم نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ولدى إجراء مقارنات للرفاه المادي عبر البلدان، تختلف النتائج لدى مقارنة نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي مقابل نظيره الإسمي (الشكل 4-10). فمثلاً، لدى النظر في نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي القائم على سعر الصرف، تبدو المملكة العربية السعودية أدنى من البحرين وقطر والكويت من حيث الرفاه، في حين تعكس المقارنة القائمة على مماثلات القوة الشرائية حالة مختلفة. فمن حيث القيمة الإسمية،

الشكل 4-9 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي، 2017

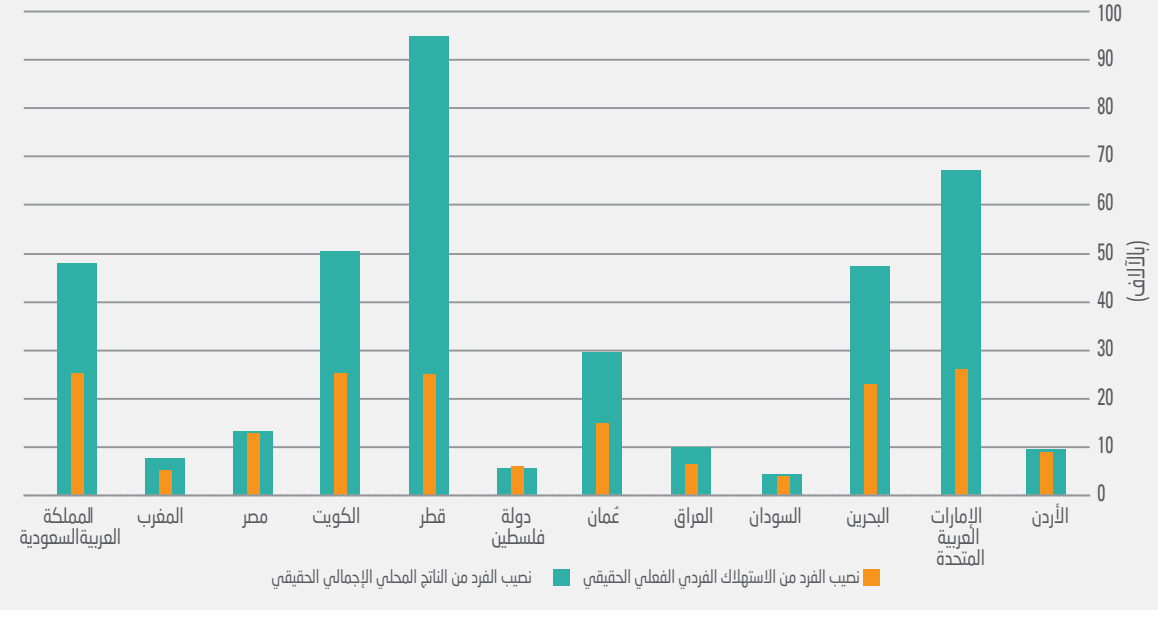

الشكل 4-10 نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي مقابل نظيره الإسمي، 2017

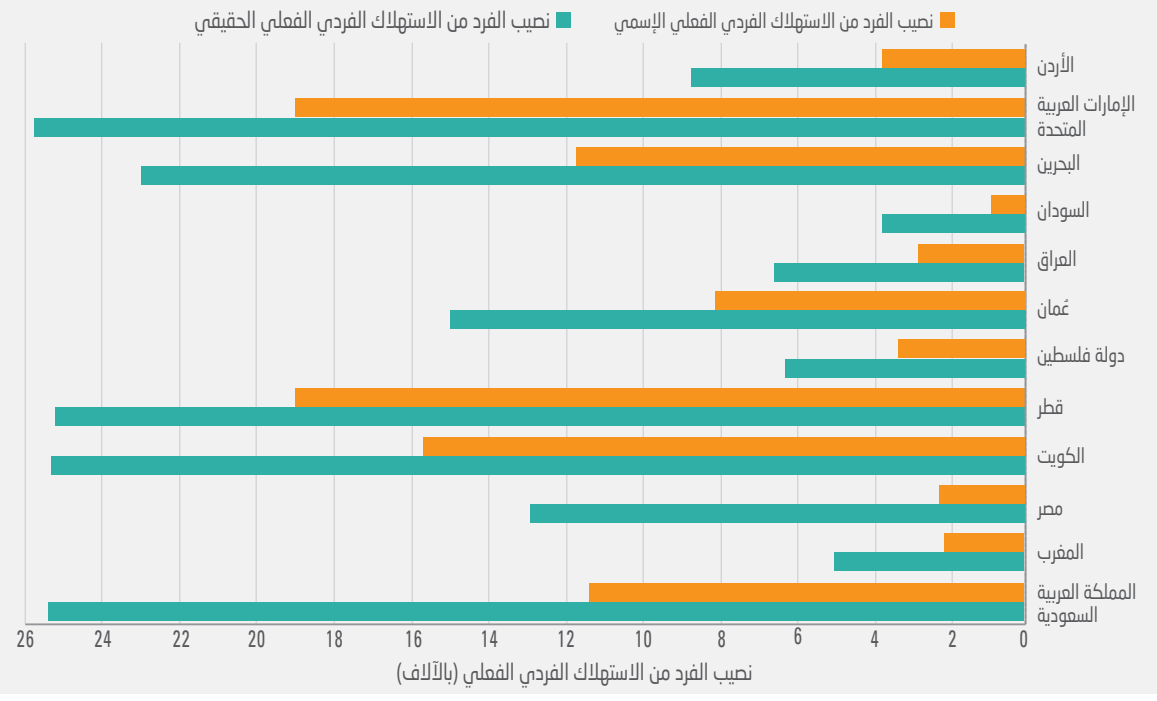

نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي في المملكة العربية السعودية أدنى بـ 40 في المائة منه في قطر. ولكن من حيث القيمة الحقيقية، يكاد نصيبا الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي في المملكة العربية السعودية وفي قطر يكونان متساويين. وعلاوة على ذلك، تبين مقارنات نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي الإسمي أن الرفاه المادي في مصر كان في عام 2017 أدنى مما في الأردن والعراق ودولة فلسطين. غير أن نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي يبين أن مستوى الرفاه المادي في مصر أعلى مما في الأردن والعراق ودولة فلسطين. فمثلاً، في عام، 2017 كان نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي الإسمي في مصر أدنى بـ 18 في المائة مما في العراق، لكن نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي في مصر كان تقريباً ضعف مثيله في العراق.

- **الإنفاق الاستهلاكي الفردي**

إجمالاً، بلغ مجموع الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي في المنطقة العربية 3,239 مليار دولار في عام 2017، ما يمثل 4 في المائة من إجمالي الإنفاق العالمي الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي؛ في حين كان الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الإسمي يساوي 1,190 مليار دولار، أي ما يمثل 2 في المائة فقط من الإنفاق العالمي الإسمي على الاستهلاك الفردي الفعلي. ولذا، لدى استخدام مماثلات القوة الشرائية بدلاً من أسعار الصرف، تتضاعف تقريباً مساهمة المنطقة العربية في الإنفاق العالمي الاستهلاكي الفردي الفعلي. وكانت أكبر مساهمة في إجمالي الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي للمنطقة في عام 2017 مساهمة مصر التي بلغت 1,218 مليار دولار مشكِّلةً 38 في المائة منه، تلتها مساهمة المملكة العربية السعودية بمقدار 827 مليار دولار، أي بنسبة 26 في المائة. وساهمت مصر والمملكة العربية السعودية معاً بأكثر من نصف الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي للمنطقة. أما بالقيمة الإسمية، فظلت مصر والمملكة العربية السعودية أكبر بلدين مساهمين في إنفاق المنطقة على الاستهلاك الفردي الفعلي، لكن الحصة الأكبر كانت للمملكة العربية السعودية وبلغت 31 في المائة، مقابل مساهمة مصر التي بلغت 18 في المائة فقط من القيمة الإسمية. وتُعرض في الشكل 4-11 حصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي والإسمي للمنطقة العربية.

الشكل 4-11 حصص البلدان من الاستهلاك الفردي الفعلي الحقيقي والإسمي للمنطقة العربية، 2017

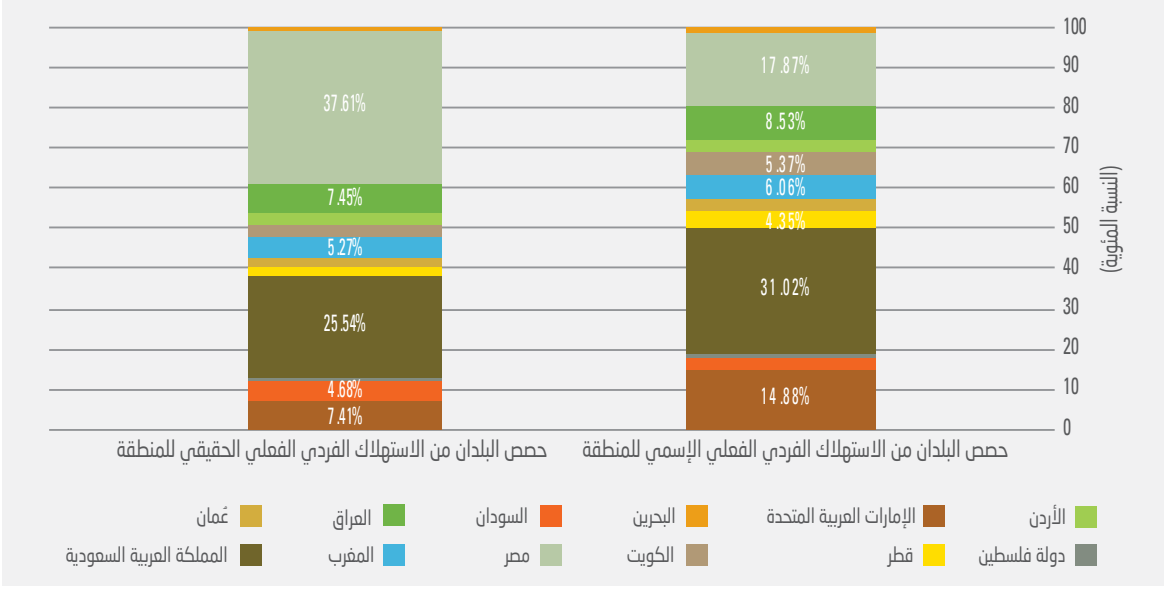

أما بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية، الذي يشمل الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية لكنه يستثني الإنفاق الاستهلاكي للحكومة، ساهمت المنطقة العربية أيضاً بـ 4 في المائة من إجمالي الاستهلاك في العالم، وكانت المساهمة الأكبر لمصر بمقدار 1,063 مليار دولار، أي ما يعادل 40 في المائة من الإجمالي للمنطقة. ولكن إذا قورن الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية بالقيمة الإسمية، فلا تساهم المنطقة العربية إلا بـ 2 في المائة فقط من الإجمالي العالمي، وتكون مصر ثاني أكبر مساهم في المنطقة بمساهمة قدرها 20 في المائة، بينما تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بمساهمة قدرها 28 في

الشكل 4-12 حصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي والإسمي للأسر المعيشية للمنطقة العربية، 2017

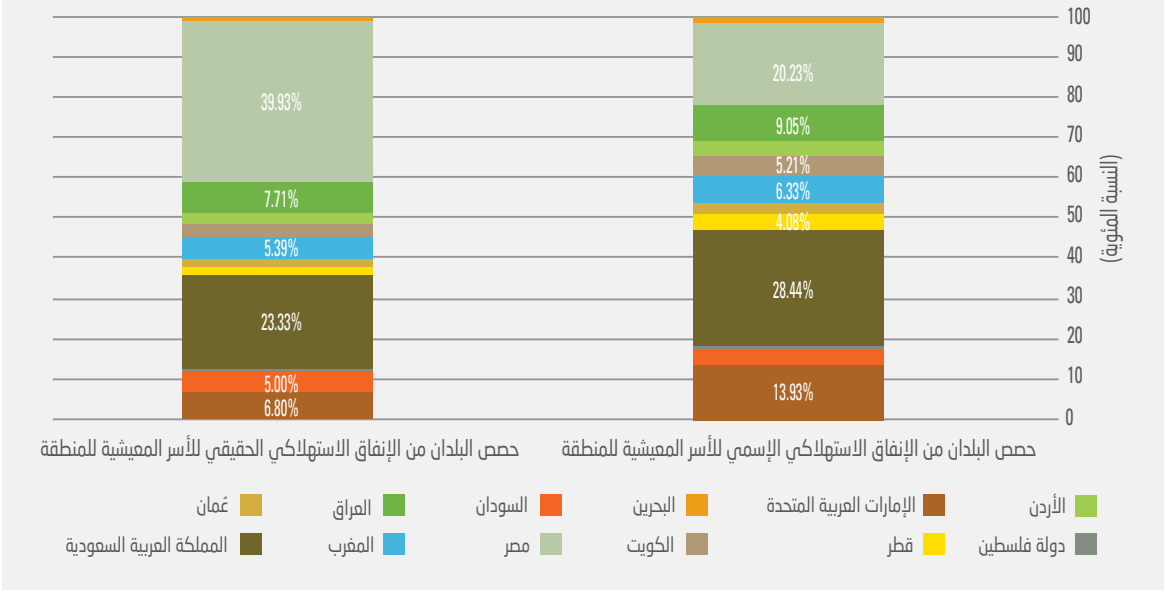

المائة. ويعرض الشكل 4-12 مقارنة لحصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي والإسمي للأسر المعيشية في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، بلغ متوسط المنطقة العربية بالقيمة الحقيقية 9,618 دولاراً في عام 2017، أي أعلى بـ 7 في

الشكل 4-13 نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية مقابل نظيره الإسمي، 2017

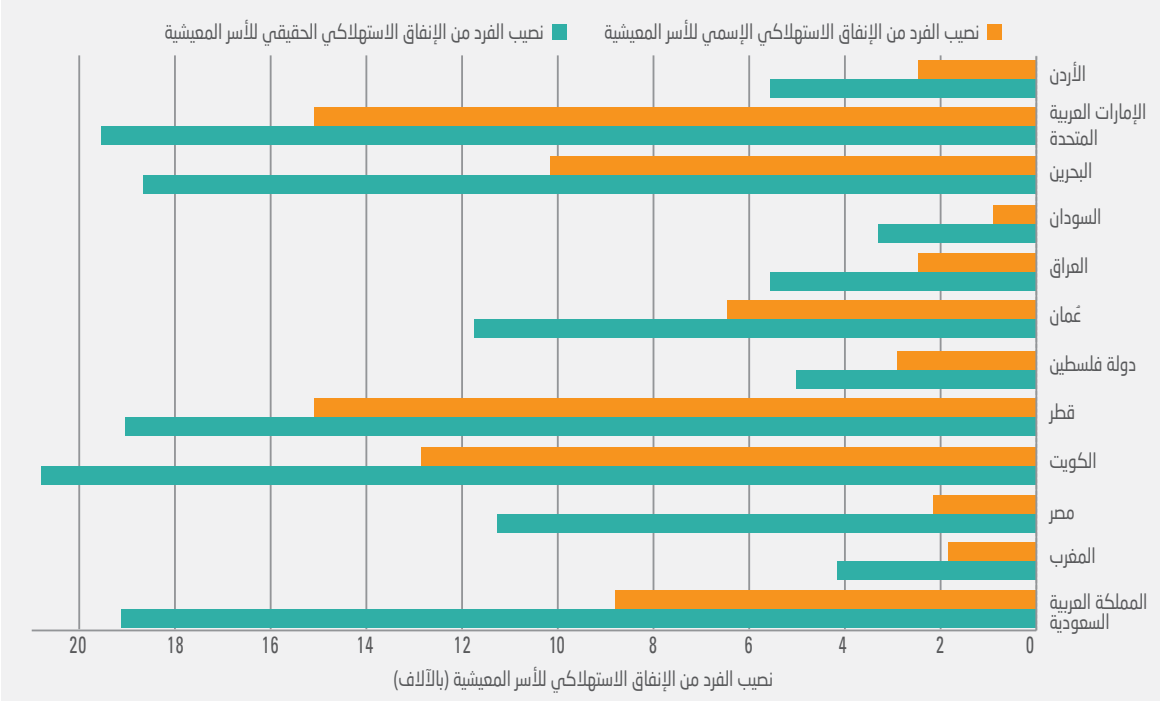

الشكل 4-14 الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية، 2017 (العالم = 100)

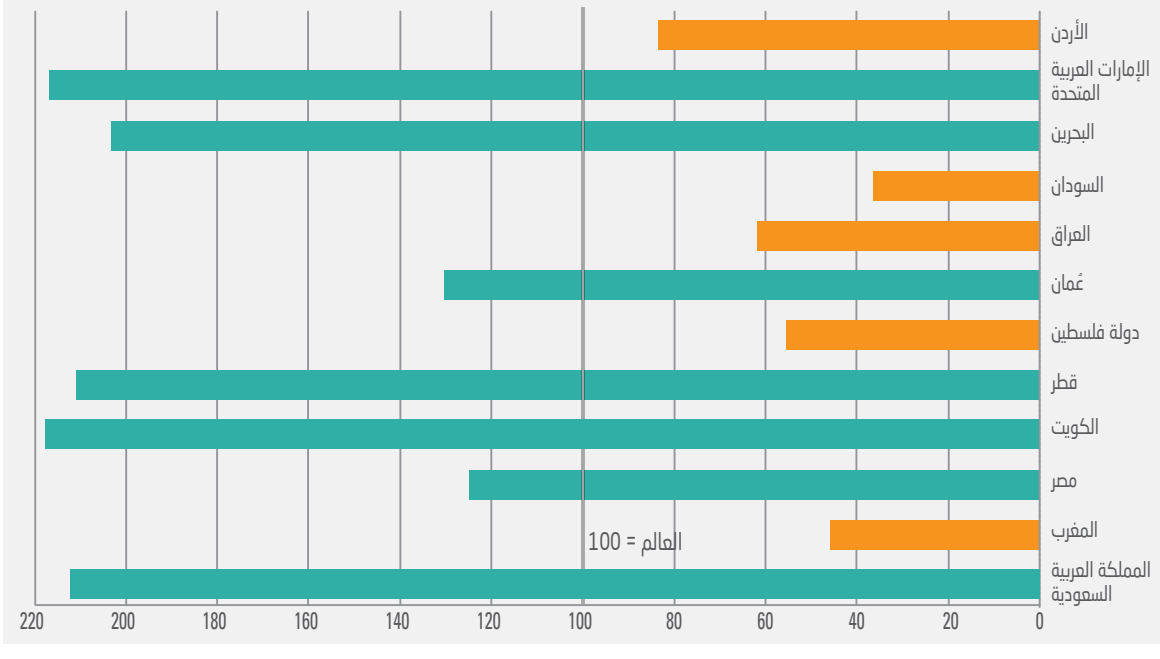

المائة فقط من المتوسط العالمي البالغ 8,983 دولاراً. وبالقيمة الإسمية، كان متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في المنطقة أدنى بـ 42 في المائة من المتوسط الإسمي للعالم. وسجّلت أعلى قيمة في المنطقة العربية في عام 2017 في الكويت، إذ كان نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية يساوي 20,714 دولاراً، أي برقم قياسي يعادل 218 بالمقارنة مع المتوسط العالمي بقيمة 100، وتليها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنصيب للفرد من الإنفاق يبلغ 19,464 دولاراً و19,049 دولاراً على التوالي. ولكن بالقيمة الإسمية، تسجّل الإمارات العربية المتحدة أعلى نصيب للفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، يبلغ 15,025 دولاراً، تليها قطر والكويت بنصيب للفرد من الإنفاق يبلغ 15,019 دولاراً و12,799 دولاراً على التوالي. ويبيّن الشكل 4-13 القيم الحقيقية مقابل القيم الإسمية لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في المنطقة العربية لعام 2017. ويعرض الشكل 4-14 قيمة الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية في البلدان العربية بحيث يُعتبر العالم الأساس بقيمة 100. ويبين الشكل 4-14 أن مصر هي البلد الوحيد من غير بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي لديه رقم قياسي أعلى من المتوسط العالمي.

- **الإنفاق الحكومي**

في عام 2017، أنفقت المنطقة العربية 1,161 مليار دولار على الاستهلاك الحكومي، أي ما يعادل 5 في المائة من إجمالي الإنفاق العالمي الاستهلاكي الحكومي بالقيمة الحقيقية، مقابل 385 مليار دولار بالقيمة الإسمية، أي ما يعادل 3 في المائة. وسُجِّل أعلى إنفاق حكومي حقيقي في المنطقة في عام 2017 في المملكة العربية السعودية، إذ بلغ 501 مليار دولار، بينما سُجِّل أدنى إنفاق في دولة فلسطين، إذ بلغ 10 مليارات دولار. وبالقيمة الإسمية، تظل المملكة العربية السعودية تحتفظ بأعلى إنفاق استهلاكي حكومي، لكنّ أدنى مساهمة في المنطقة هي للسودان بدلاً من دولة فلسطين. ويبين الشكل 4-15 حصص البلدان العربية من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي للمنطقة بالقيمة الحقيقية وبالقيمة الإسمية.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، بلغ متوسط الإنفاق القائم على مماثلات القوة الشرائية في المنطقة العربية 4,190 دولاراً، وذلك أعلى من المتوسط العالمي، البالغ 3,384 دولاراً، بحوالي 24 في المائة، في حين كان متوسطه القائم على سعر الصرف، البالغ 1,392 دولاراً، أدنى بحوالي 24 في المائة من المتوسط العالمي. واحتلت قطر بالقيمة

الشكل 4-15 حصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي والإسمي للمنطقة العربية، 2017

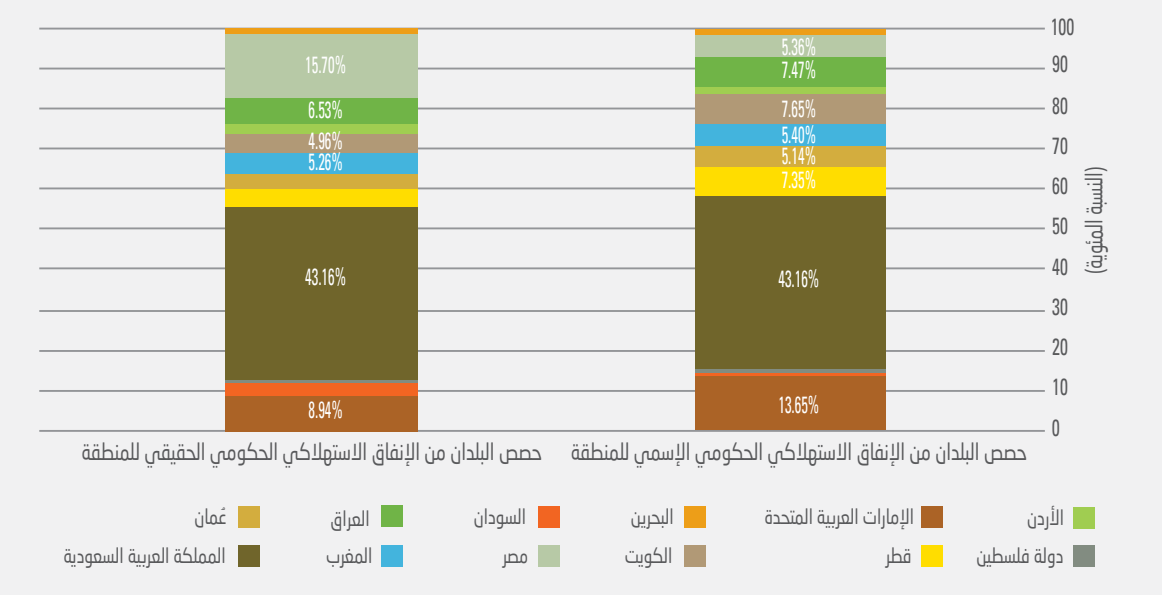

الشكل 4-16 الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي، 2017 (العالم = 100)

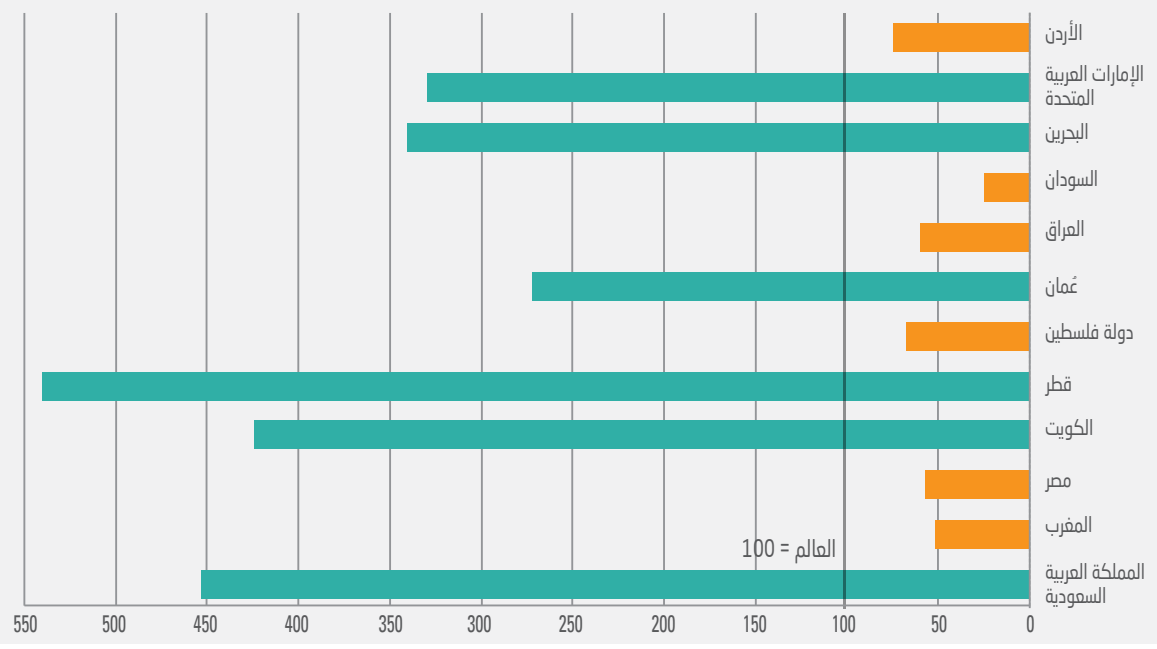

الحقيقية لنصيب الفرد، البالغة 18,286 دولاراً، المرتبة الأعلى في المنطقة من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، واحتلت السودان المرتبة الأدنى، إذ بلغ نصيب الفرد الحقيقي من الاستهلاك الحكومي 846 دولاراً. واحتلت دولة فلسطين، التي كان إجمالي إنفاقها الاستهلاكي الحكومي الحقيقي الأدنى في المنطقة، مرتبة أعلى من السودان والعراق ومصر والمغرب من حيث نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي الحقيقي. وإذا ما نظرنا إلى الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي مع اعتبار العالم كأساس، نجد أن التباينات في المنطقة تراوحت بين 25 و540 بالمقارنة مع الرقم القياسي للعالم البالغ 100 (الشكل 4-16).

الشكل 4-17 حصص البلدان من الإنفاق الاستثماري الحقيقي والإسمي للمنطقة العربية، 2017

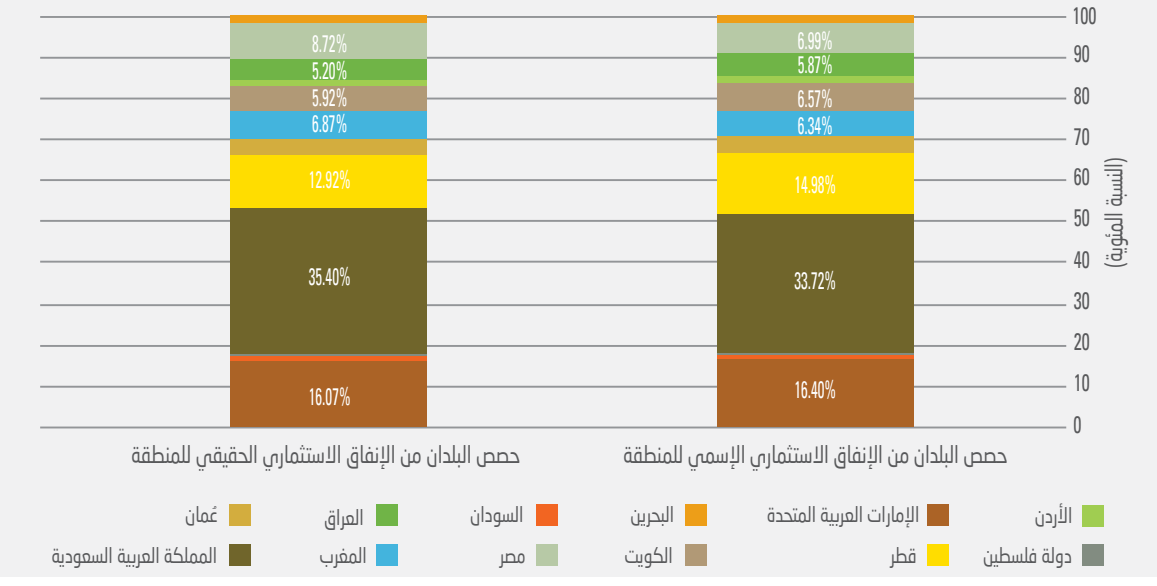

- **الإنفاق الاستثماري**

في عام 2017، أنفقت المنطقة العربية على الاستثمار بالقيمة الحقيقية 1,117 مليار دولار، ما يمثل 4 في المائة من الإنفاق الاستثماري الحقيقي في العالم. وكانت قيمة الإنفاق الاستثماري، أو الإنفاق على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، من حيث مماثلات القوة الشرائية في المنطقة العربية في عام 2017 أكثر من ضعف قيمتها من حيث سعر الصرف، وكانت حصة المنطقة العربية من الإنفاق الحقيقي على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي أعلى مما يدلّ سعر الصرف. وكانت المملكة العربية السعودية الأعلى إنفاقاً على الاستثمار في المنطقة، إذ ساهمت بـ 35 في المائة من الإنفاق الاستثماري الحقيقي للمنطقة ككل، وتلتها الإمارات العربية المتحدة وقطر اللتان مثّل إنفاقهما الاستثماري 16 في المائة و13 في المائة على التوالي من الإجمالي للمنطقة. وساهمت البلدان العربية الأخرى مجتمعة بأقل من 50 في المائة من المجموع الكلي للمنطقة. ويوضّح الشكل 4-17 حصة إنفاق البلدان على الاستثمار من الإجمالي للمنطقة بكل من القيمة الحقيقية والقيمة الإسمية.

وعلى أساس نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحقيقي، في عام 2017، كان المتوسط للمنطقة، البالغ 4,034 دولاراً، أعلى بقليل من المتوسط العالمي، البالغ 4,003 دولارات، مع فارق قدره 1 في المائة بينهما، بينما كان المتوسط للمنطقة أدنى بـ 36 في المائة من المتوسط العالمي بالقيمة الإسمية. واحتلت قطر المرتبة الأعلى في المنطقة، إذ بلغ نصيب الفرد فيها من الإنفاق الاستثماري 52,960 دولاراً من حيث القيمة الحقيقية، وتلتها الإمارات العربية المتحدة بـ 19,288 دولاراً. وإذا ما نظرنا إلى الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحقيقي مع اعتبار العالم كأساس، نجد أن التفاوتات تراوحت بين 8 في السودان و1,323 في قطر (الشكل 4-18).

- **نصيب الفرد من الإنفاق في البلدان العربية بالمقارنة مع باقي بلدان العالم**

إذا ما نظرنا إلى نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي (على أساس مماثلات القوة الشرائية) في كافة البلدان المشاركة في برنامج المقارنات الدولية في العالم لعام 2017، نجد أن بعض البلدان العربية كان من بين البلدان الـ 15 الأولى التي لديها أعلى نصيب للفرد من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبعض المجاميع الرئيسية. مثلاً، يُدرج الشكل 4-19 البلدان الـ 15 التي حققت أعلى نصيب للفرد من الدخل الحقيقي في عام 2017، حيث احتلت قطر المرتبة الثانية والإمارات

الشكل 4-18 الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحقيقي، 2017 (العالم = 100)

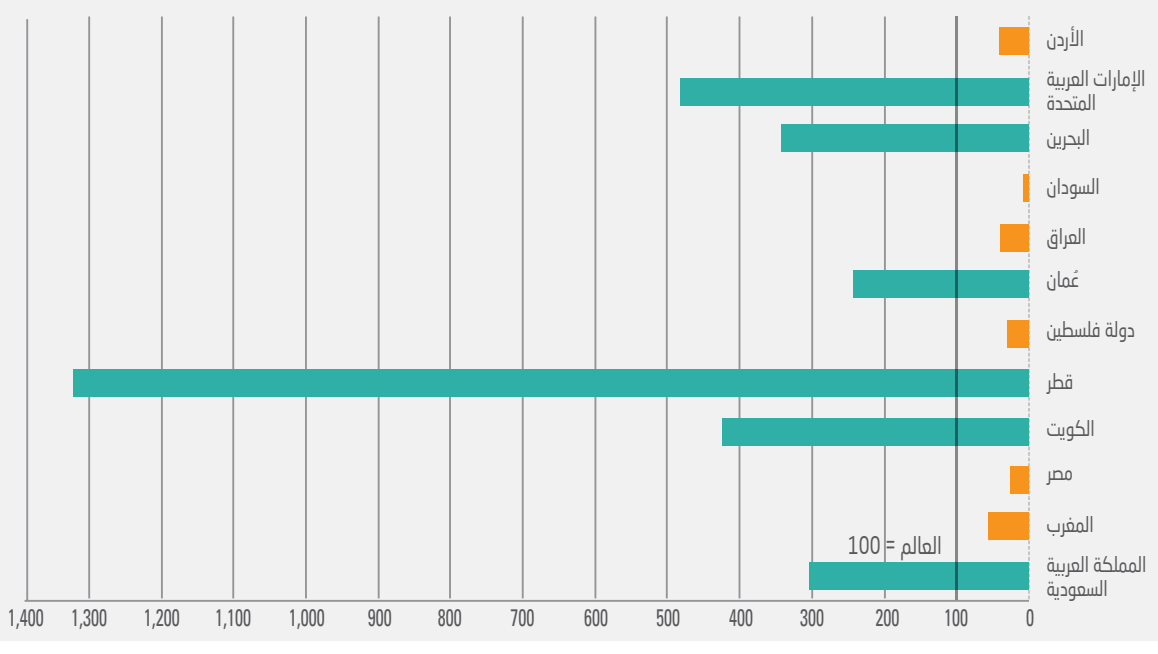

الشكل 4-19 البلدان الـ 15 الأولى التي لديها أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2017

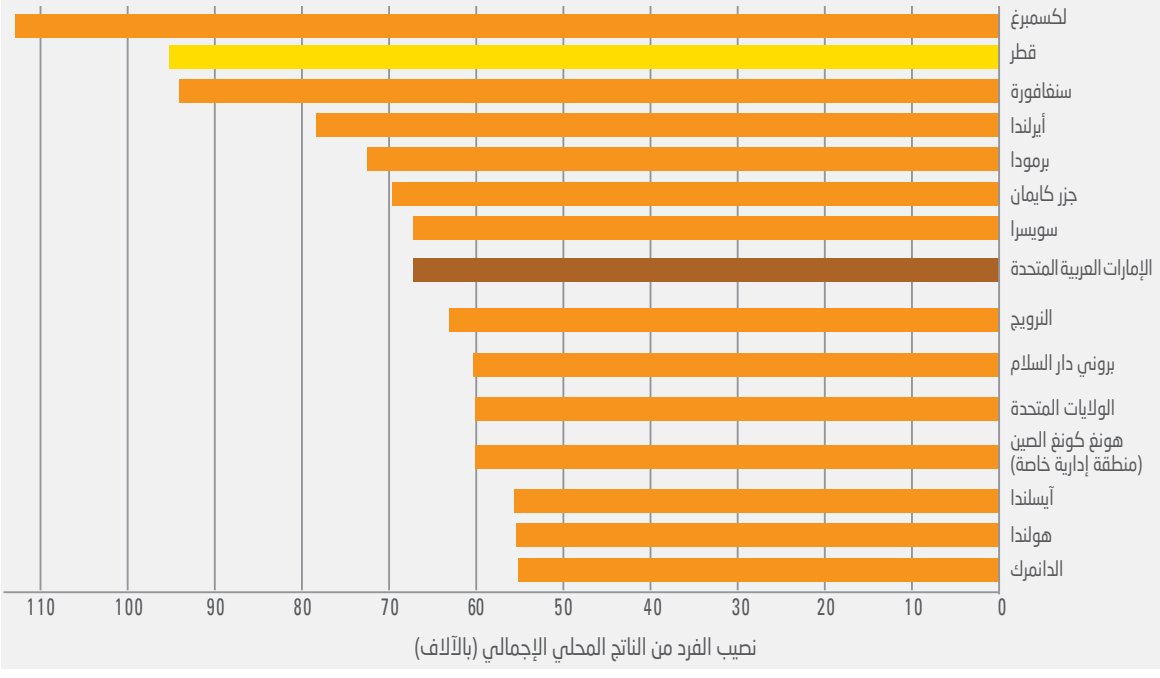

الشكل 4-20 البلدان الـ 15 الأولى التي لديها أعلى نصيب للفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، 2017

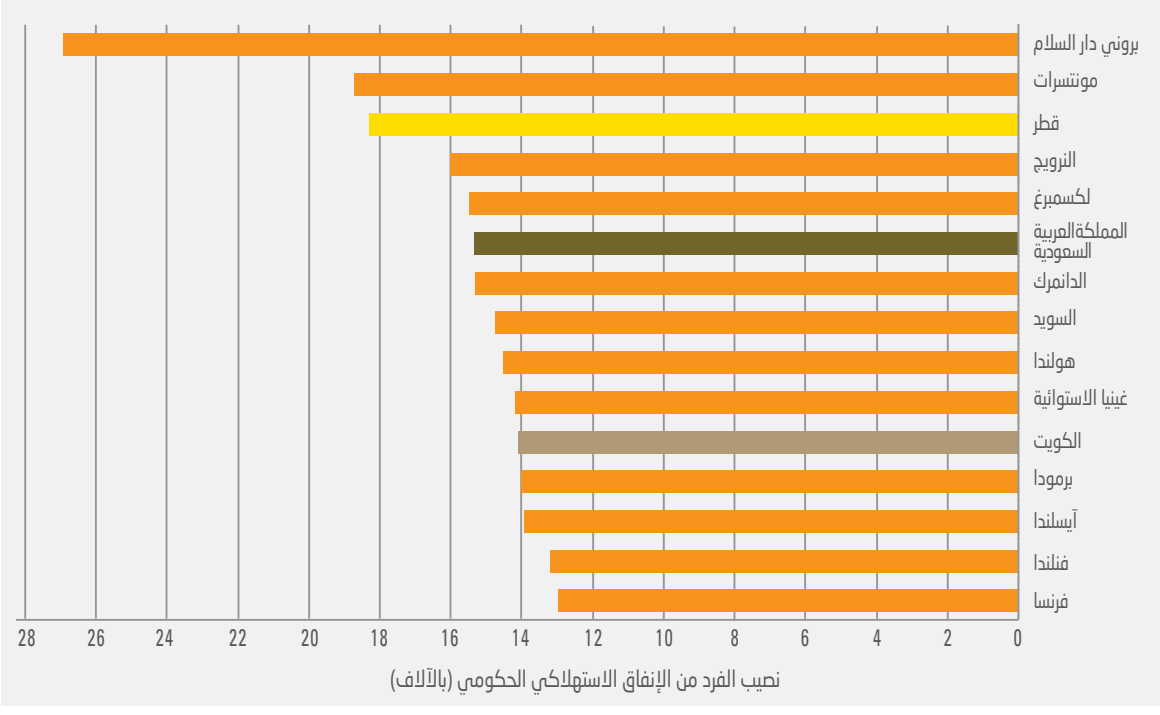

الشكل 4-21 البلدان الـ15 الأولى التي لديها أعلى نصيب للفرد من الإنفاق الاستثماري، 2017

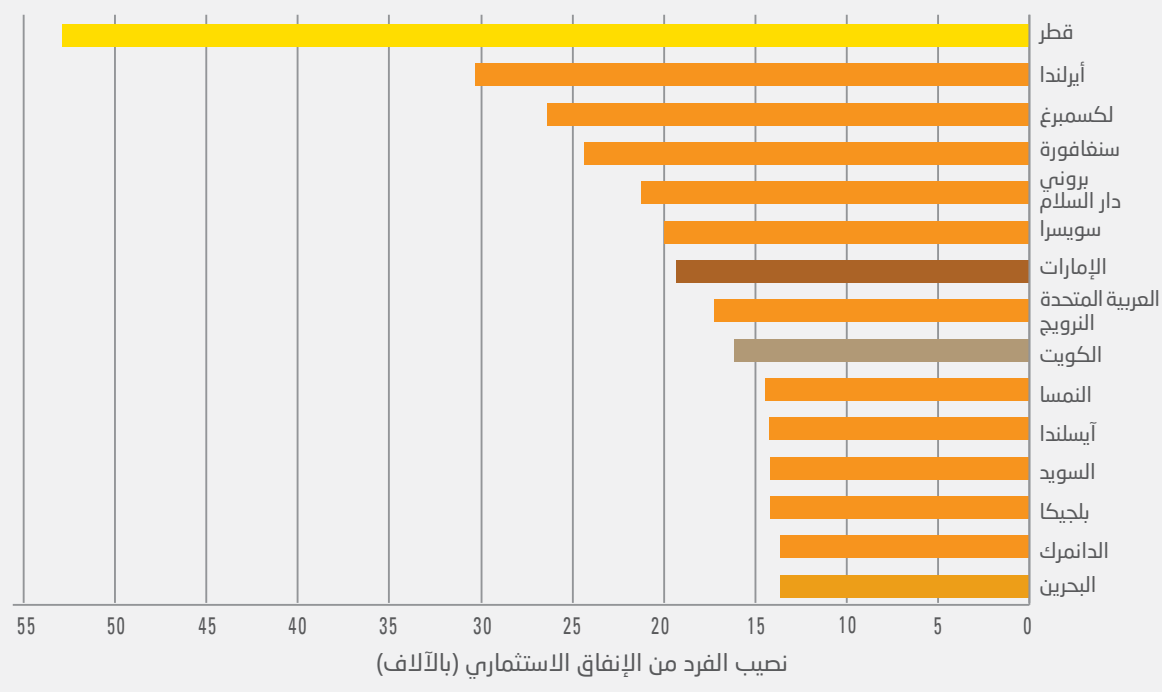

العربية المتحدة المرتبة الثامنة بين جميع البلدان المشاركة في برنامج المقارنات الدولية على مستوى العالم. وعلاوة على ذلك، كانت ثلاثة بلدان عربية من بين البلدان الـ15 التي لديها أكبر نصيب للفرد من الاستهلاك الحكومي الحقيقي في عام 2017، وهي قطر والكويت والمملكة العربية السعودية (الشكل 4-20). وبالإضافة إلى ذلك، يبين الشكل 4-21 البلدان الـ15 التي لديها أعلى نصيب للفرد من الإنفاق الحقيقي على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في عام 2017، وأربعة منها من المنطقة العربية، هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت. أما فيما يتعلق بالإنفاق الحقيقي على الاستهلاك الفردي الفعلي والإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية، فلم يكن أي من البلدان العربية بين البلدان الـ15 الأولى.

مقارنة الاستنتاجات الرئيسية عبر البلدان

يوفّر هذا القسم مقارنة عامة موجزة للاستنتاجات عبر البلدان، وتسلط المقارنة الضوء على أبرز التغيُّرات المكانية الملحوظة، مثل التغيُّرات الرئيسية في مرتبات البلدان أو التغيُّرات في مساهمات البلدان في اقتصاد المنطقة على مدى الفترة 2011-2017، بالإضافة إلى مقارنات على مستوى الأسعار.

- **الناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه**

انخفضت مساهمة المنطقة العربية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي من 5 في المائة في عام 2011 إلى 4 في المائة في عام 2017، رغم أن عدد البلدان التي شكّلت المنطقة ارتفع من 11 في عام 2011 إلى 12 في عام 2017. وظل ترتيب مساهمات البلدان في اقتصاد المنطقة ثابتاً في معظمه على مدى السنوات، إذ ساهمت المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة بأكبر حصص الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصاد المنطقة على التوالي. وشكّل كل من البحرين ودولة فلسطين أصغر الاقتصادات في المنطقة. ويبين الشكل 4-22 حصة البلدان من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة، ويبين التغيُّر في مساهمات البلدان خلال الفترة 2011-2017. وكما هو مبين في الشكل 4-22، على مدى تلك الفترة، كان أكبر اقتصاد في المنطقة اقتصاد المملكة العربية السعودية، بينما ظلت مصر ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة ولكن مع ارتفاع

مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة. وبالقيمة الإسمية، كانت الإمارات العربية المتحدة ثاني أعلى مساهم في اقتصاد المنطقة، وتلتها مصر.

ويبين الشكل 4-23 تطور حصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي للمنطقة على مدى الفترة 2011-2017. ففي عام 2011، وعلى غرار عام 2017، مثّل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي للمنطقة العربية 4 في المائة من الإجمالي العالمي، وسجّلت مصر أكبر إنفاق في المنطقة. وعلى مستوى المنطقة، ظل ترتيب حصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي للمنطقة ثابتاً على مدى

الشكل 4-22 حصص البلدان من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة العربية، 2011-2017

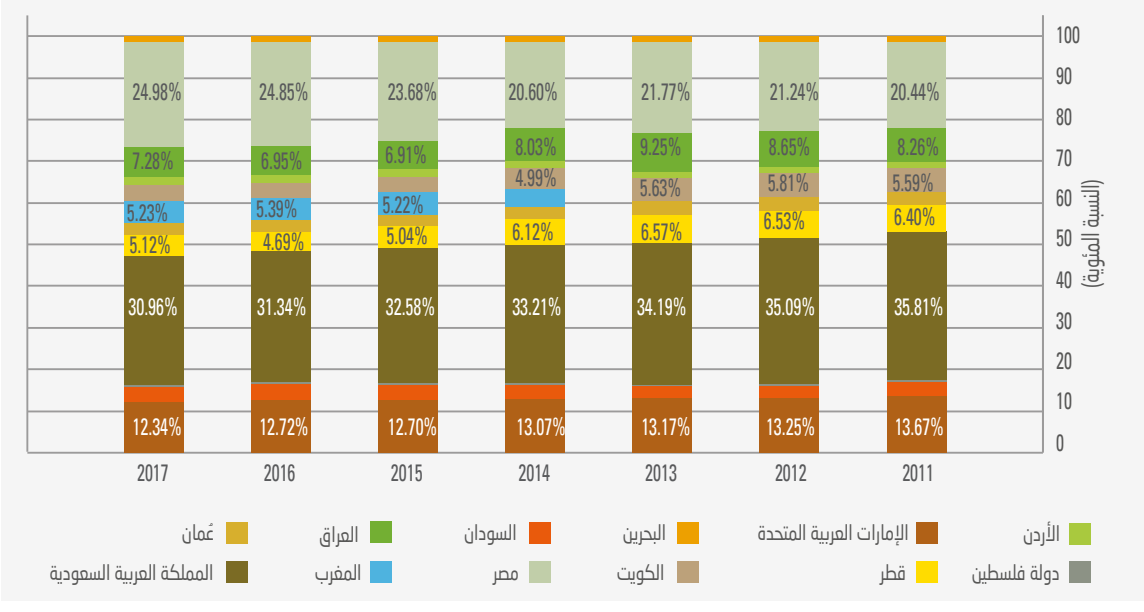

الشكل 4-23 حصص البلدان من الاستهلاك الفردي الفعلي للمنطقة العربية، 2011-2017

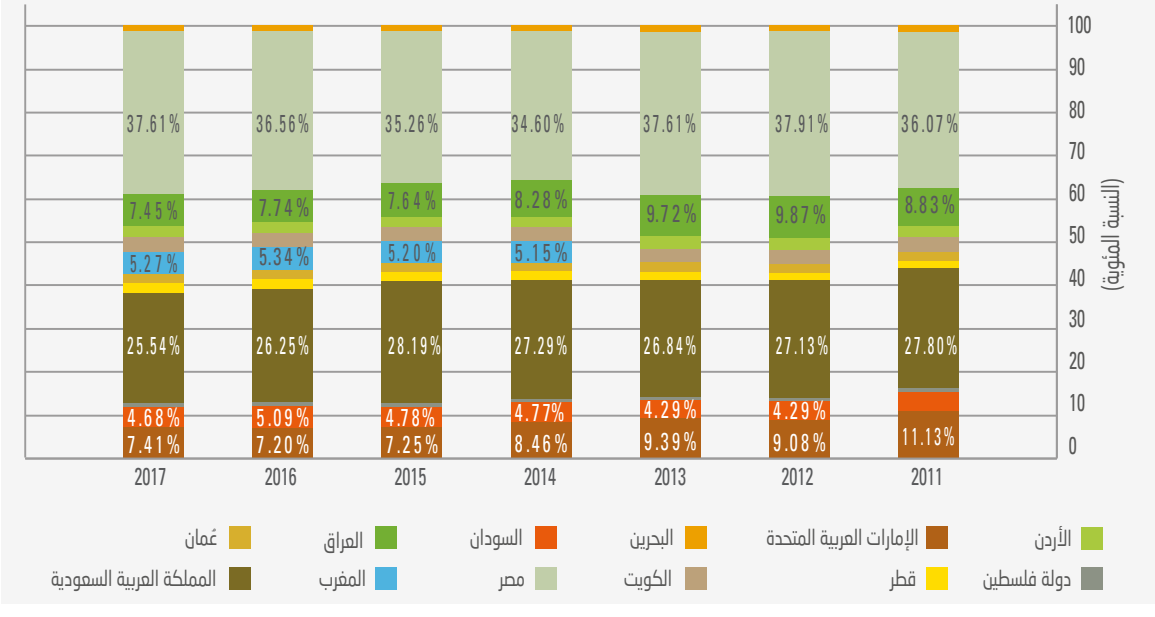

الفترة 2011-2017، إذ كانت للمملكة العربية السعودية ثاني أعلى حصة من الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي للمنطقة. وعلى العكس من ذلك، لدى النظر إلى مساهمات البلدان في الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي للمنطقة بالقيم الإسمية، يبدو أن الحصة الأعلى هي حصة المملكة العربية السعودية، تليها مصر. وعلى نحو مشابه، من حيث القيمة الحقيقية، احتل السودان مرتبة أعلى مما هي من حيث القيمة الإسمية. وبالمقابل، كانت حصة قطر من الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي الحقيقي للمنطقة أدنى مما هي على أساس سعر الصرف.

أما بالنسبة لإجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، فعلى مدى الفترة 2011-2017، سُجّل أعلى إنفاق بالقيمة الحقيقية في المنطقة في مصر، في حين كانت حصص كل من مصر والمملكة العربية السعودية بالقيمة الإسمية متساوية إلى حد ما، بينما تجاوزت حصة المملكة العربية السعودية من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للمنطقة حصة مصر في عامي 2016 و2017. وساهمت مصر والمملكة العربية السعودية معاً بأكثر من 60 في المائة من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في المنطقة بالقيمة الحقيقية، بينما لم تشكّل مساهمتهما معاً سوى النصف بالقيمة الإسمية. ويعرض الشكل 4-24 حصص البلدان السنوية من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية للمنطقة للفترة 2011-2017. ولدى مقارنة مساهمات البلدان بالقيمة الحقيقية والقيمة الإسمية على مدى الفترة نفسها، يتبين أن حصة السودان كانت أعلى من حصة الكويت بالقيمة الحقيقية، لكنها كانت عكس ذلك بالقيمة الإسمية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن حصة قطر أدنى بالقيمة الحقيقية منها بالقيمة الإسمية.

ولدى النظر إلى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، يتبيّن أن مساهمة المنطقة العربية في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي بين عامي 2011 و2017 ظلت مستقرة عند 5 في المائة، غير أنها ارتفعت بالقيمة الإسمية من 2 في المائة في عام 2011 إلى 3 في المائة فقط في عام 2017. وضمن المنطقة العربية، أبلغت المملكة العربية السعودية عن أعلى إنفاق استهلاكي حكومي حقيقي للفترة 2011-2017 في كلٍ من القيمة الحقيقية والقيمة الإسمية، إذ ساهمت بأكثر من 40 في المائة من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي للمنطقة بالقيمة الحقيقية. وبالقيمة الإسمية، سجّلت الإمارات العربية المتحدة ثاني أعلى إنفاق استهلاكي حكومي في المنطقة، باستثناء عام 2011 عندما احتل العراق المركز الثاني. ولدى إجراء المقارنة بالقيمة الحقيقية، تحتل مصر المركز الثاني بإنفاق استهلاكي حكومي أعلى مما

الشكل 4-24 حصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية للمنطقة العربية، 2011-2017

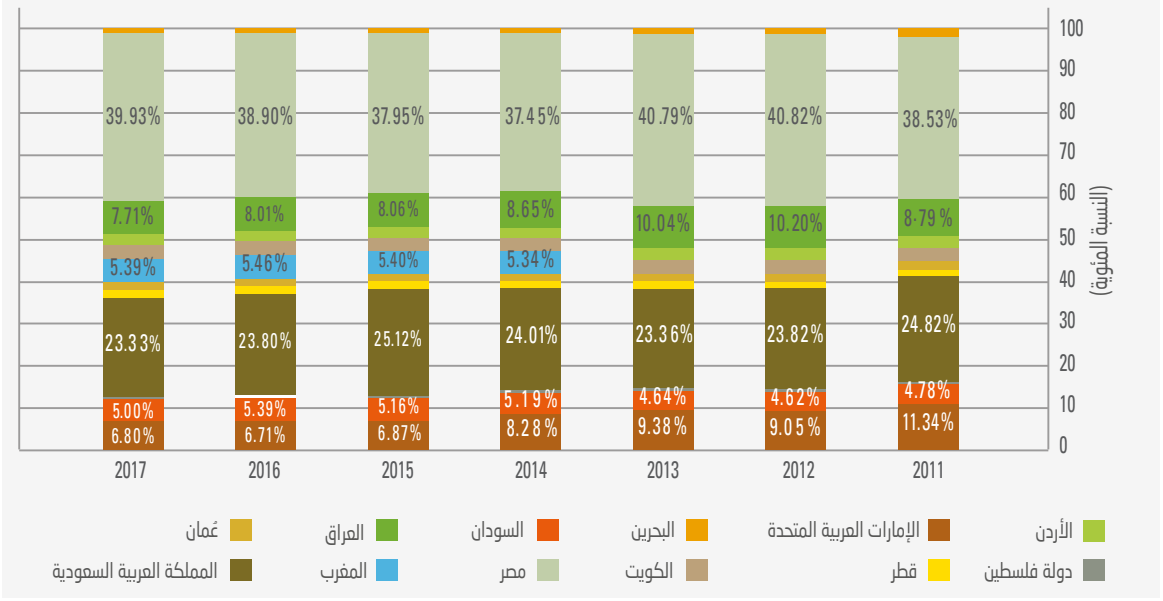

للإمارات العربية المتحدة. ويعرض الشكل 4-25 حصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي للمنطقة للفترة 2011-2017.

أخيراً، فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري، على مدى الفترة 2011-2017، البلدان العربية الثلاثة التي كان لديها أكبر إنفاق على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر على التوالي، بكل من القيمة الحقيقية والقيمة الإسمية. ويبين الشكل 4-26 أنها مجتمعة ساهمت بما يزيد على 60 في المائة من الإنفاق الاستثماري للمنطقة، سواء بالقيمة الحقيقية أم بالقيمة الإسمية، بينما ساهمت البلدان العربية الأخرى مجتمعة بأقل من 40 في المائة.

الشكل 4-25 حصص البلدان من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي للمنطقة العربية، 2011-2017

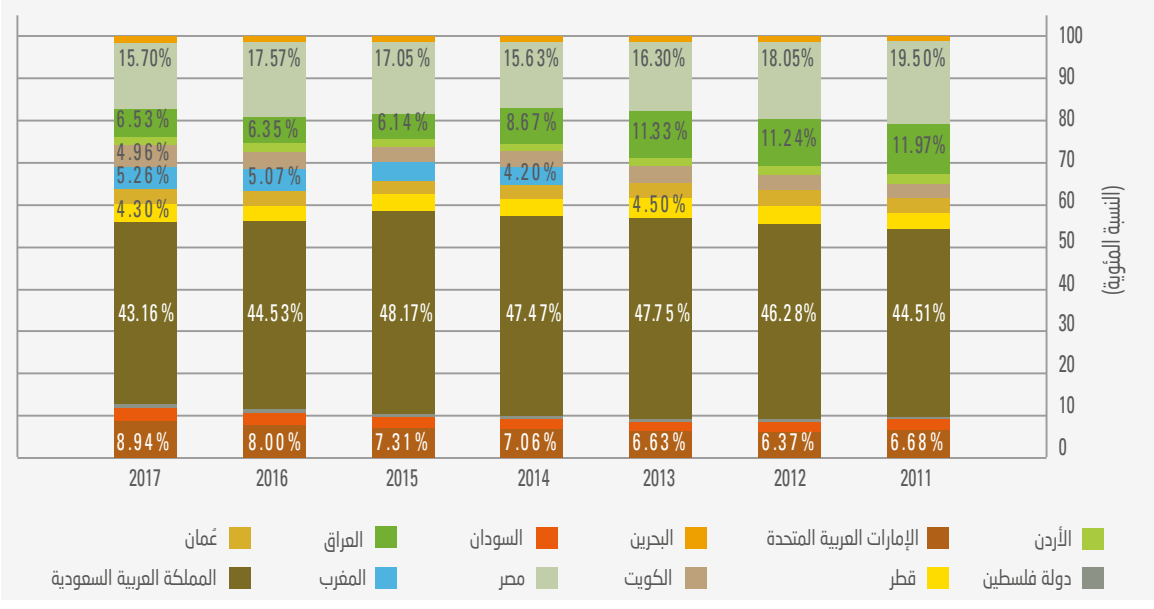

الشكل 4-26 حصص البلدان من الإنفاق الاستثماري الحقيقي للمنطقة العربية، 2011-2017

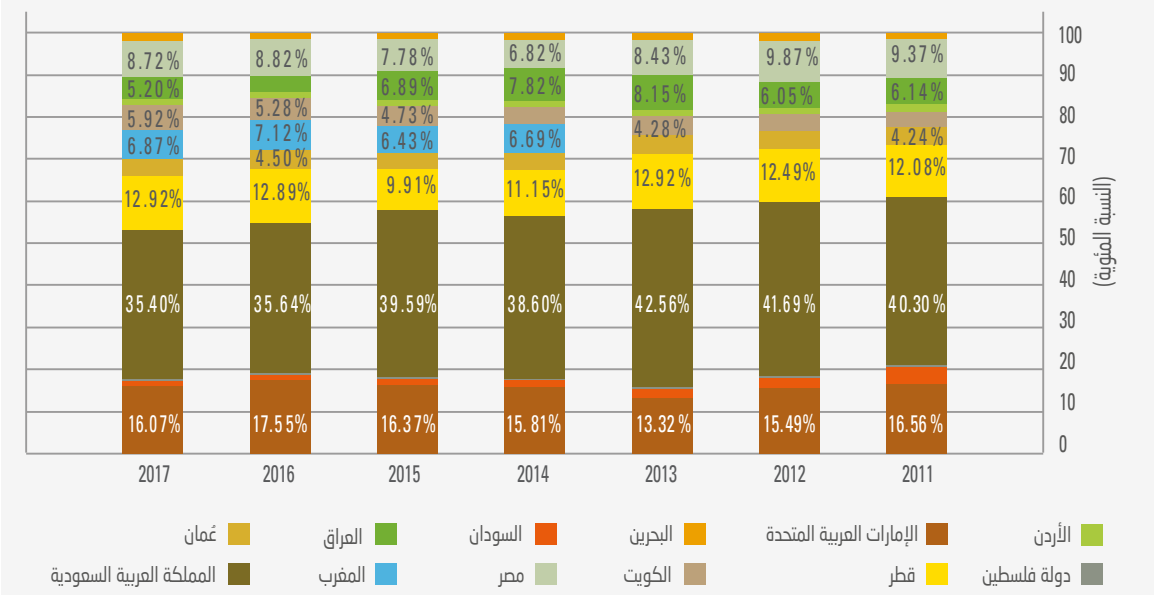

- **مقاييس الدخل والرفاه ونصيب الفرد الأخرى**

على مدى الفترة 2011-2017، انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في المنطقة العربية بما يقارب 16 في المائة، من 21,631 دولاراً في عام 2011 إلى 18,266 دولاراً في عام 2017. ولدى مقارنته مع المتوسط العالمي للعامين المرجعيين 2011 و2017، يتبين أنه كان أعلى من المتوسط العالمي بالقيمة الحقيقية، لكنه كان أدنى بالقيمة الإسمية. وخلال الفترة نفسها، كان نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في قطر الأعلى في المنطقة العربية وأعلى بكثير من جميع البلدان العربية الأخرى، ووصل ذروته في عام 2012 عندما بلغ 169,699 دولاراً، أي ما يقرب من ضعف نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الكويت الذي بلغ 85,284 دولاراً. وكانت الكويت في المركز الثاني في عام 2012. وعلى المستوى العالمي، جاءت قطر في المركز الأول في عام 2011، محققة أعلى نصيب للفرد من الدخل الحقيقي على مستوى العالم بلغ 163,740 دولاراً، لكنها في عام 2017 جاءت في المركز الثاني بعد لكسمبرغ، وبلغ نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فيها 95,063 دولاراً. وظلت ترتيبات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في المنطقة العربية من الأعلى إلى الأدنى ثابتة في معظمها خلال الفترة، عدا تغيُّرات طفيفة في ترتيب البلدان المتقاربة. ويبين الشكل 4-27 الأرقام القياسية لعام 2011 مقابل الأرقام القياسية لعام 2017 لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي للمنطقة العربية، مع اعتبار العالم كأساس.

أما فيما يتعلق بالرفاه المادي، فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في المنطقة بأعلى نصيب للفرد من الاستهلاك الفعلي الحقيقي في كلٍ من عامي 2011 و2017، إذ بلغ نصيب الفرد فيها من الاستهلاك الفعلي القائم على مماثلات القوة الشرائية 28,728 دولاراً في عام 2011 و25,794 دولاراً في عام 2017. مع ذلك، وبالرغم من أن الإمارات العربية المتحدة لم تحقق أعلى نصيب للفرد من الاستهلاك الفعلي خلال الفترة، ظلّ ترتيب الرفاه المادي في المنطقة العربية بشكل عام ثابتاً في الغالب على مدى السنوات السبع، إذ كان نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية الأعلى (تجاوز نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الفعلي لكل منها 20,000 دولار)، تلتها عُمان التي بلغ نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الفعلي فيها ما يقرب من 15,000

الشكل 4-27 الأرقام القياسية لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي، 2011 و2017 (العالم = 100)

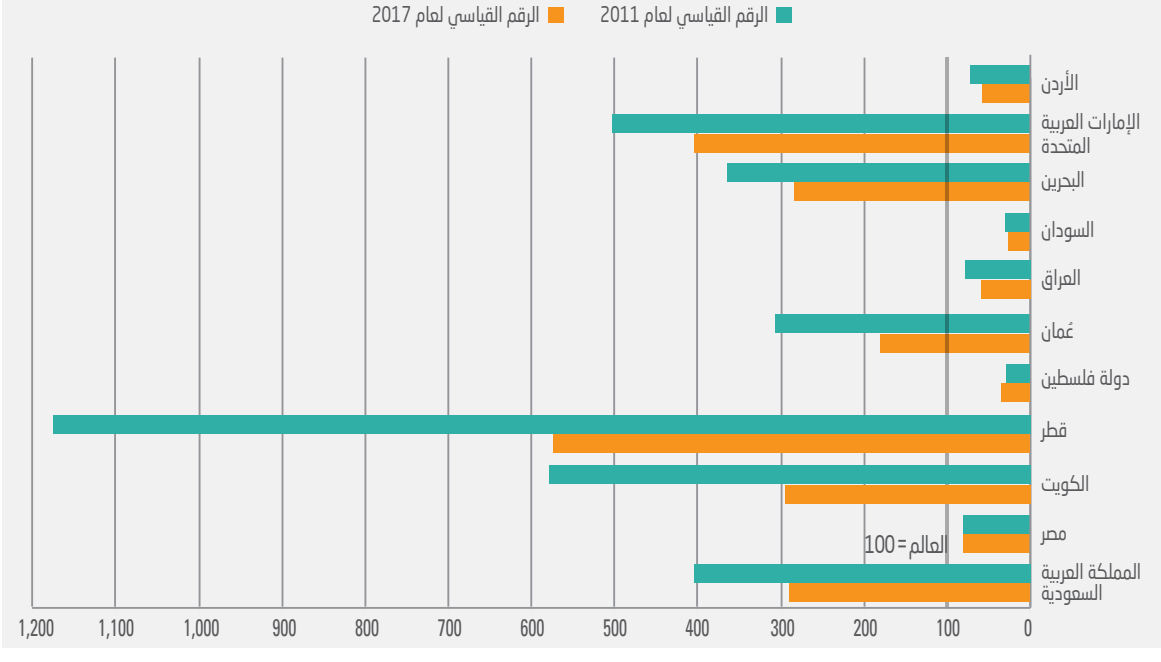

دولار، ثم مصر التي تراوح نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الفعلي فيها بين 10,023 دولاراً في عام 2011 و12,850 دولاراً في عام 2017. وخلال الفترة 2011-2017، كان الرفاه المادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى مما في البلدان غير الخليجية. ومن بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، كان لدى عُمان أدنى نصيب للفرد من الإنفاق الاستهلاكي الفعلي الحقيقي، بينما كان في مصر الأعلى بين البلدان غير

الشكل 4-28 الأرقام القياسية لنصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي الحقيقي، 2011 و2017 (العالم = 100)

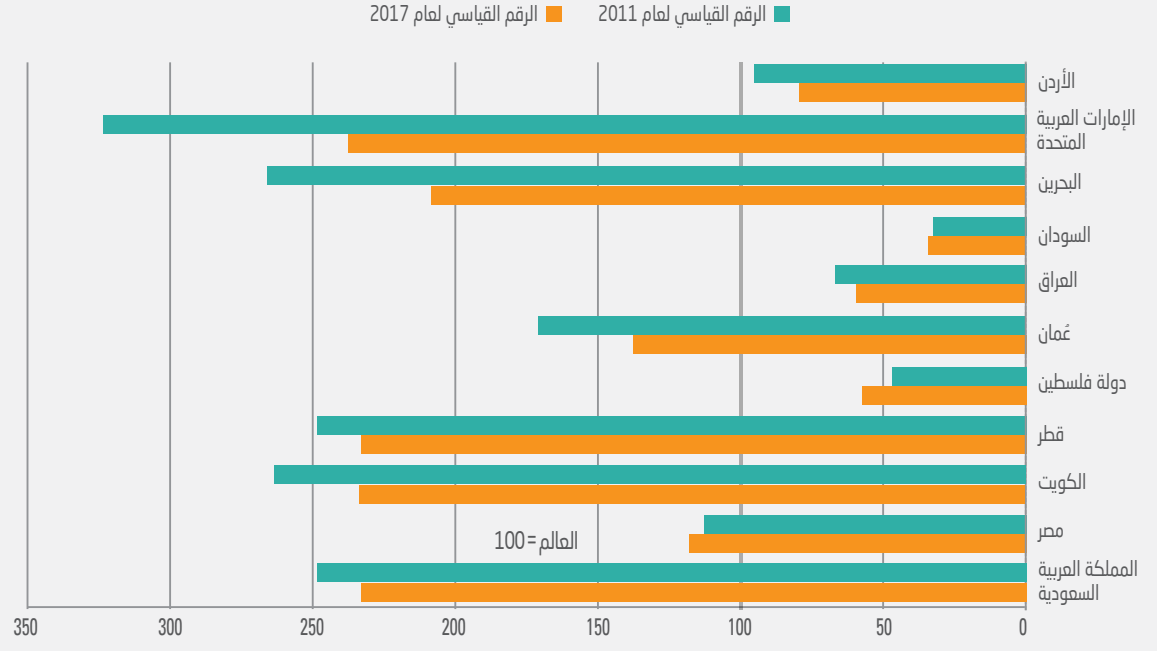

الشكل 4-29 الأرقام القياسية لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية، 2011 و2017 (العالم = 100)

الخليجية. وعلى العكس من القيمة الإسمية، يبدو نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الفعلي في الأردن أدنى مما في مصر لدى قياسه بالقيمة الحقيقية. ويعرض الشكل 4-28 الأرقام القياسية لعام 2011 مقابل الأرقام القياسية لعام 2017 لنصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي الحقيقي بالمقارنة مع الرقم القياسي العالمي البالغ 100.

ولدى الانتقال إلى النظر في الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، يتبيّن أنه كان لدى الإمارات العربية المتحدة أعلى نصيب للفرد من هذا الإنفاق في عام 2011، مقابل الكويت في عام 2017. وبالقيمة الإسمية، يتنقل ترتيب قطر بين المركزين الأول والثاني في المنطقة خلال السنوات السبع، بينما ينخفض ترتيبها بالقيمة الحقيقية فتتنقل بين المركزين الرابع والخامس. وعلاوة على ذلك، كان نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الأردن بالقيمة الإسمية أعلى منه في مصر، وكان في دولة فلسطين أعلى منه في العراق. غير أنه بالقيمة الحقيقية كان أعلى في مصر منه في الأردن، وأعلى في العراق منه في دولة فلسطين. ويقارن الشكل 4-29 الأرقام القياسية لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية لعامي 2011 و2017 في المنطقة العربية بالنسبة إلى الرقم القياسي العالمي البالغ 100.

ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي أعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي منه في غيرها، سواء بالقيمة الإسمية أم بالقيمة الحقيقية. وخلال الفترة 2011-2017، سُجّل أعلى معدل حقيقي له في المنطقة العربية في قطر والمملكة العربية السعودية، اللتين تتناوبان المركزين الأول والثاني، في حين سجل أدنى المستويات باستمرار في السودان. ومن الناحية الإسمية، تحافظ قطر على مكانتها كالدولة العربية ذات المستوى الأعلى من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، في حين كان الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الكويت أعلى على أساس تحويلات سعر الصرف منه في المملكة العربية السعودية. ويعرض الشكل 4-30 الأرقام القياسية لعام 2011 مقابل عام 2017 لنصيب الفرد الحقيقي من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في البلدان العربية بالمقارنة مع العالم كأساس.

وأخيراً، سُجّل أعلى نصيب للفرد من الإنفاق الاستثماري في المنطقة العربية على مدى السنوات السبع في قطر، التي تراوح فيها بالقيمة الحقيقية من أكثر من 45,000 دولار إلى أقل بقليل من 60,000 دولار، وهو مبلغ أكبر بكثير من نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة، التي تأتي في المرتبة الثانية في المنطقة. وبصفة عامة، فإن نصيب الفرد من الإنفاق

الشكل 4-30 الأرقام القياسية لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي، 2011 و2017 (العالم = 100)

الاستثماري أعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي منه في غيرها. ويقارن الشكل 4-31 بين الأرقام القياسية لنصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحقيقي لعامي 2011 و2017 في البلدان العربية بالنسبة إلى الرقم القياسي العالمي البالغ 100. والأرقام القياسية لنصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحقيقي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 100 في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي وأدنى منه في جميع البلدان غير الخليجية في عامي 2011 و2017.

- **توزيع الدخل ومعامل جيني في المنطقة العربية**

يعرض الشكل 4-32 منحنى لورينز للمنطقة العربية من الفترة 2011-2017، وفيه تُرسم مجموعات البيانات للسنوات السبع على شكل سبعة منحنيات لورنز مختلفة تبين الحصص المئوية التراكمية للدخل مقابل الحصص المئوية التراكمية للسكان. ويمثل خط درجة 45 المساواة الكاملة، التي تتحقق إذا كانت حصة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية تساوي حصة سكانه من مجموع سكان المنطقة. ولذا، تمثّل المنطقة الواقعة بين خط المساواة الكامل ومنحنى لورنز اللامساواة في الدخل في المنطقة العربية، ما يعكس معامل جيني الذي يشير إلى مدى اللامساواة في الدخل، حيث تعكس قيمة صفر المساواة الكاملة في الدخل، وتمثل القيمة 1 اللامساواة الكاملة في الدخل. ويبيّن الشكل 4-32 أنه خلال الفترة 2011-2017، اقتربت المنطقة العربية من خط المساواة، ما يعني أن المساواة في الدخل تحسنت مع مرور الوقت.

ويقدم الشكلان 4-33 و4-34 لمحة عن حركة منحنيات لورنز بين عامي 2011 و2017، مع مقارنة تغيّر المساواة في الدخل في المنطقة العربية عند احتساب الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة الحقيقية مقابل القيمة الإسمية. ويبيّن الشكلان أنه عند إجراء المقارنة من حيث القيمة الحقيقية، تبدو المنطقة العربية أقرب من خط المساواة مما هي عليه عند المقارنة من حيث القيمة الإسمية. ويبيّن الشكل 4-33 تحسناً في المساواة في الدخل بين عامي 2011 و2017 عند قياس الدخل بالقيمة الحقيقية.

- **مستويات الأسعار**

على المستوى الاقتصادي الإجمالي، أصبحت المنطقة العربية أغلى مع مرور الوقت بالمقارنة مع باقي بلدان العالم، إذ ارتفع مؤشر مستوى الأسعار فيها من 57 في

الشكل 4-31 الأرقام القياسية لنصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحقيقي، 2011 و2017 (العالم = 100)

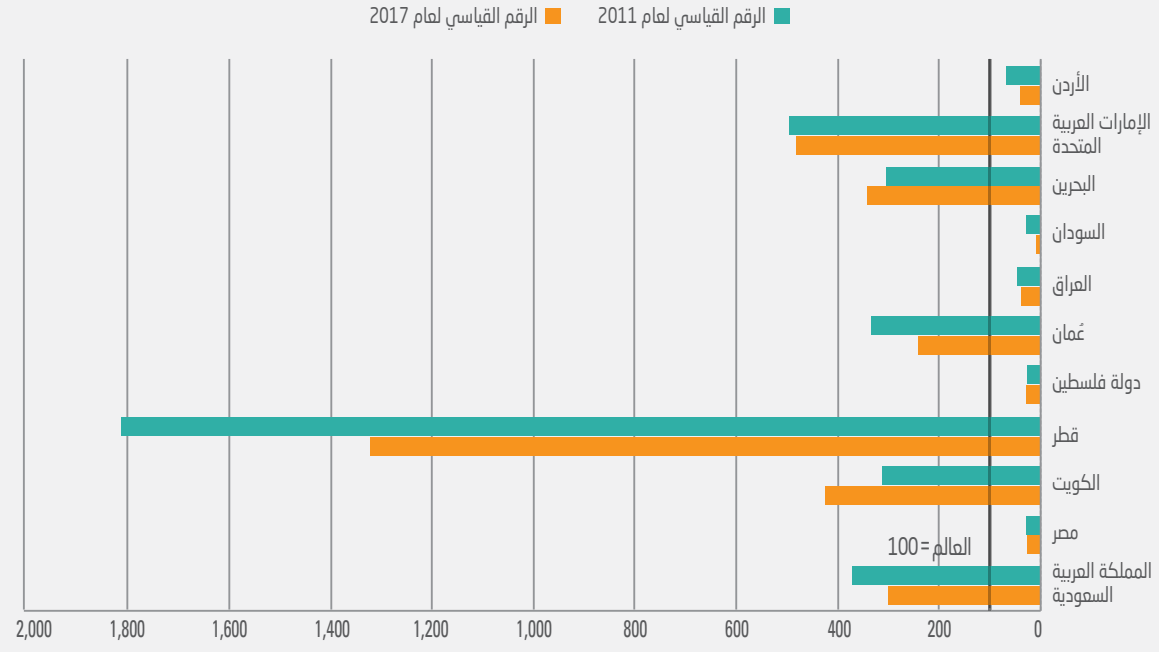

عام 2011 إلى 61 في عام 2017 بالمقارنة مع متوسط مستوى الأسعار العالمي المحدد بـ 100. وكان ترتيب البلدان العربية من الأغلى إلى الأرخص ثابتاً إلى حد ما على مدار السنوات، مع بعض التغييرات. فمثلاً، في عام 2011، كان أغلى بلدان المنطقة هما دولة فلسطين والكويت، بالمقارنة مع عام 2017 عندما كانت الإمارات العربية المتحدة وقطر هما الأغلى. ومن بين البلدان غير الخليجية، سجّلت دولة فلسطين أعلى الأسعار، وهي أحد البلدان الأربعة الأغلى في المنطقة العربية. وكانت البلدان الثلاثة الأغلى الأخرى من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، مع تغيُّر في ترتيبها حسب مستوى الأسعار

الشكل 4-32 منحنيات لورينز للمنطقة العربية، 2011-2017 (الدخل الحقيقي)

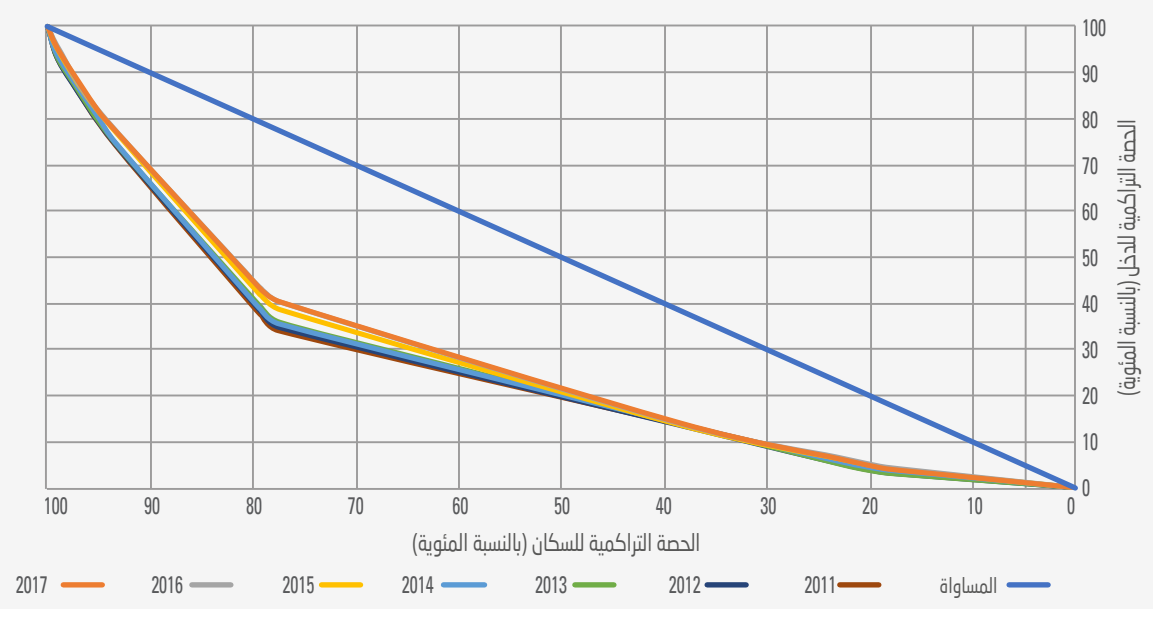

الشكل 4-33 منحنيات لورينز للمنطقة العربية، 2011 مقابل 2017 (الدخل الحقيقي)

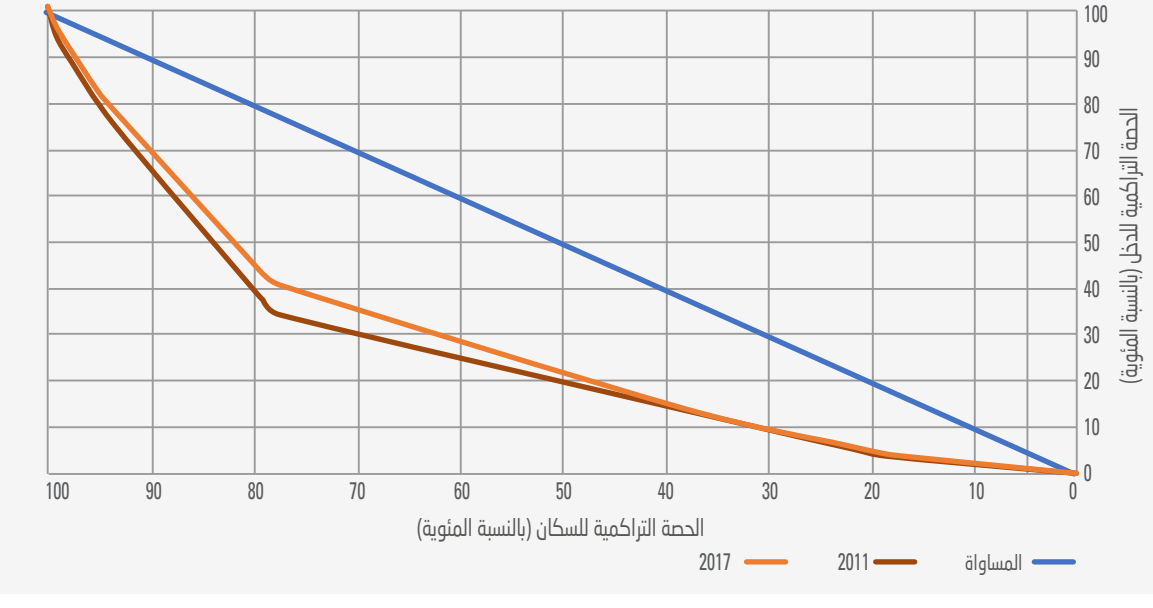

على مدى السنوات السبع. ومن ناحية أخرى، سَجَّل أدنى مستويات الأسعار خلال الفترة نفسها السودان ومصر.

وعلى مستوى استهلاك الأسر المعيشية، ارتفع متوسط مؤشر الأسعار في المنطقة العربية من 49 في عام 2011 إلى 54 في عام 2017 بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 100. وكانت قطر باستمرار الأغلى بين البلدان العربية المدرجة في المقارنات. وكان كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة فلسطين والكويت أيضاً من بين البلدان العربية الأربعة الأغلى فيما يتعلق باستهلاك الأسر المعيشية، بينما كانت مصر الأرخص.

الشكل 4-34 منحنيات لورينز للمنطقة العربية، 2011 مقابل 2017 (الدخل الإسمي)

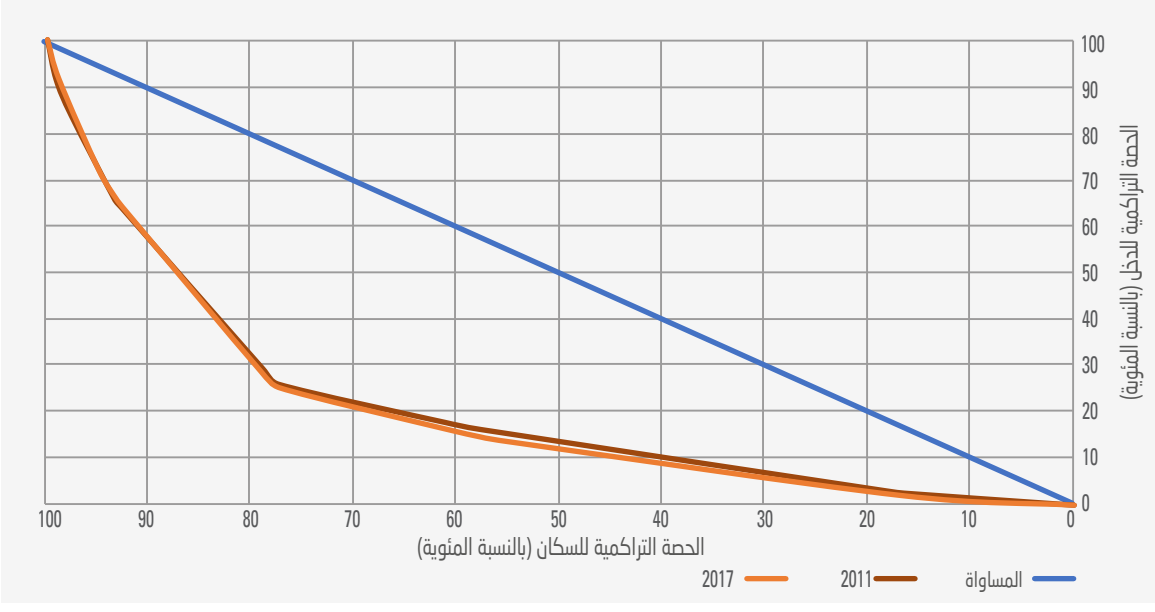

الشكل 4-35 مؤشرات مستويات الأسعار للمنطقة العربية على مستويات الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الأسر المعيشية (الولايات المتحدة = 100)

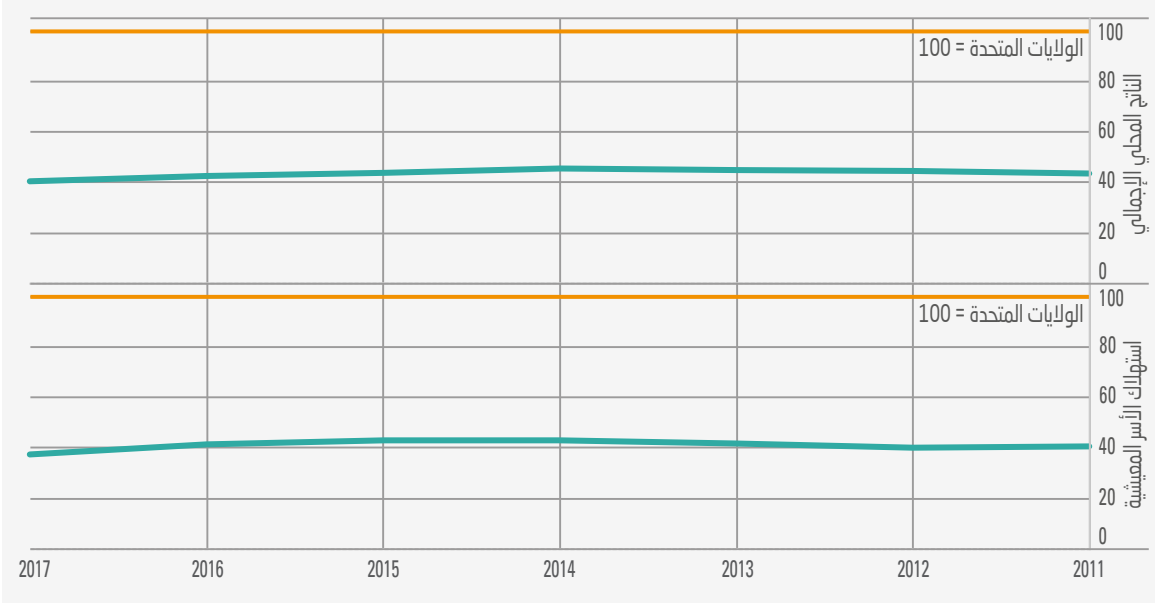

ولدى مقارنة أسعار المنطقة العربية مع أسعار الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2011-2017 تبدو البلدان العربية جميعها أرخص من الولايات المتحدة على جميع مستويات الناتج المحلي الإجمالي. ويتتبع الشكل 4-35 متوسط مستوى الأسعار في المنطقة العربية عند مستويات الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الأسر المعيشية من عام 2011 إلى عام 2017 مع اعتبار الولايات المتحدة البلد الأساس.

وكانت الآلات والمعدات عموماً مجموعة البنود الأغلى في المنطقة العربية على مدى الفترة 2011-2017، مع بعض الاستثناءات على المستوى الوطني. وفي الإمارات العربية المتحدة، سجّلت الأغذية والمشروبات

الشكل 4-36 مؤشرات مستويات الأسعار لمجموعات البنود الأغلى للمنطقة العربية (الولايات المتحدة = 100)

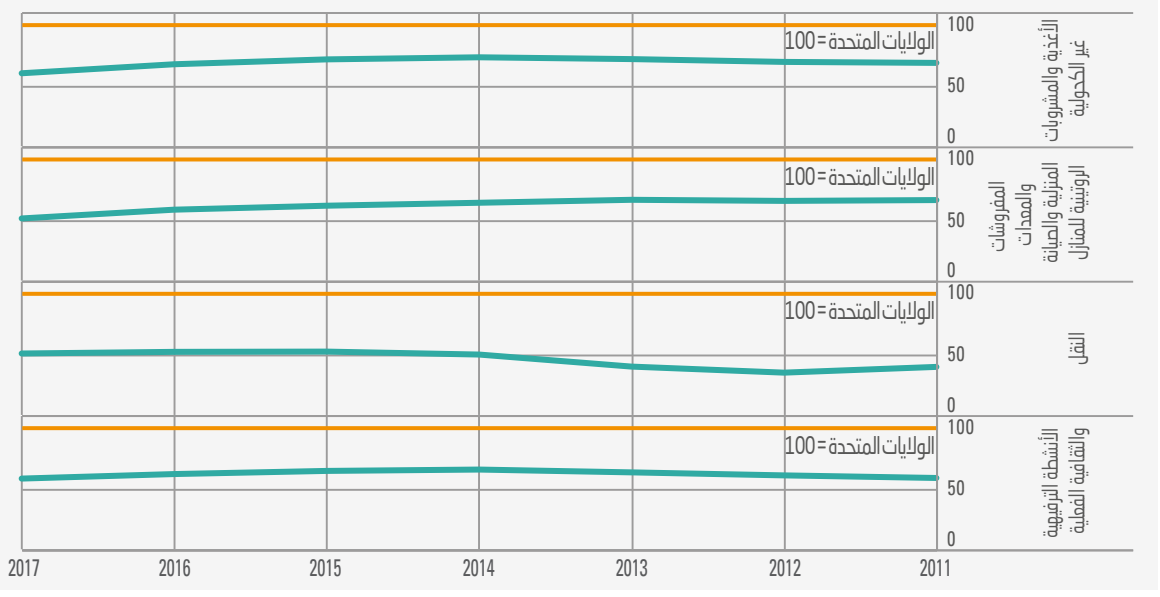

الشكل 4-37 مؤشرات مستويات الأسعار لمجموعات البنود الأرخص للمنطقة العربية (الولايات المتحدة = 100)

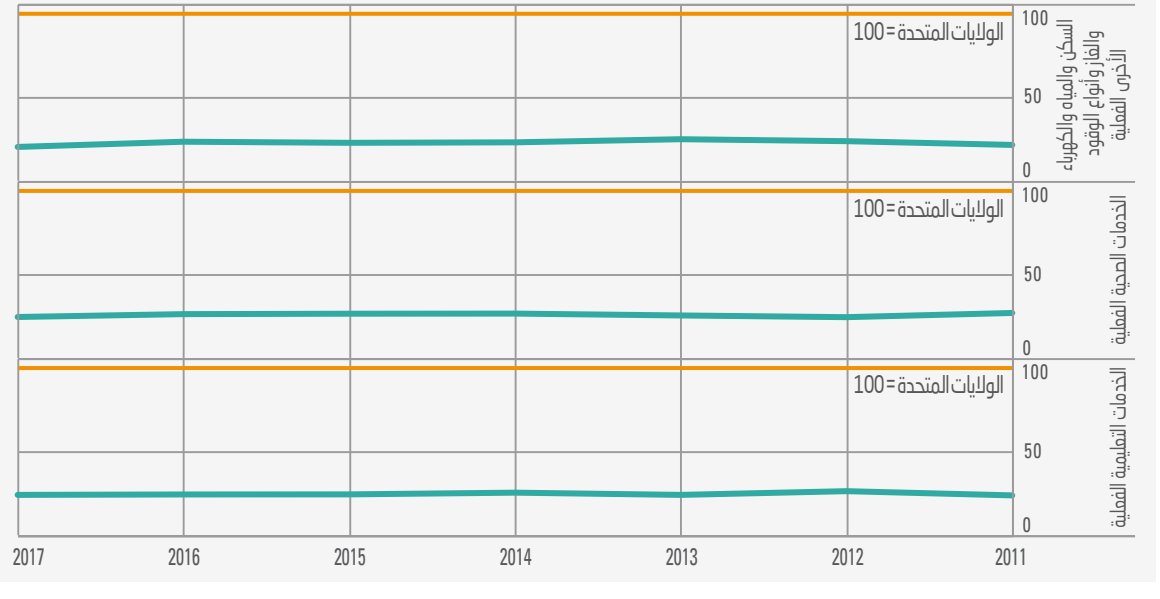

غير الكحولية أعلى مستويات الأسعار على مدى السنوات، باستثناء العامين 2011 و2012، حين سجّلت ذلك المطاعم والفنادق. وكان هناك استثناءان آخران هما الكويت وقطر للسنوات 2011-2013. وكان النقل أيضاً من بين البنود الأغلى في دولة فلسطين، وكان الأغلى في عام 2017، إذ كان مؤشر مستوى أسعاره أعلى من نظيره للآلات والمعدّات. وفي المتوسط، عندما تُعتبر الولايات المتحدة الدولة الأساس بمؤشر مستوى أسعار يساوي 100، تسجّل المنطقة العربية مؤشر مستوى أسعار يزيد على 50 لمجموعات البنود التالية: الآلات والمعدات، بمستوى تجاوز حتى الولايات المتحدة في عام 2014؛ والأغذية والمشروبات غير الكحولية؛ والمفروشات والمعدات المنزلية والصيانة؛ والنقل؛ والمطاعم والفنادق؛ والأنشطة الترفيهية والثقافية. ويبين الشكل 4-36 مؤشر مستوى الأسعار في المنطقة العربية مقابل الولايات المتحدة للمجموعات الأغلى.

من ناحية أخرى، من مجموعات البنود الأرخص في المنطقة لدى مقارنتها بالولايات المتحدة البناء؛ والتعليم؛ والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى؛ والصحة. ويبين الشكل 4-37 مؤشرات مستويات أسعار مجموعات البنود الأرخص في المنطقة العربية. ولدى الخوض بمزيد من التفصيل على المستوى الوطني، يتبين أن البناء في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب أحد أرخص البنود، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات في بعض السنوات، حيث بدا السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية أرخص بالمقارنة مع الولايات المتحدة، في حين كانت الاتصالات هي الأرخص في الإمارات العربية المتحدة في عامي 2012 و2013. وفي الأردن والسودان ودولة فلسطين كان التعليم البند الأرخص كل عام على مدى الفترة 2011-2017. وبالمقابل، في العراق ومصر، كانت مجموعة بنود السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى الأرخص بالمقارنة مع الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية، باستثناء عام 2013 في العراق حيث كان التعليم هو الأرخص.

وقد كان التباين الأكبر في مؤشرات مستويات الأسعار بين البلد الأغلى والأرخص في المنطقة في التعليم وفي السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى. فمثلاً، في عام 2017، تراوحت مؤشرات مستويات الأسعار في البلدان العربية للسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى من 6 في مصر إلى 82 في قطر نسبة لمؤشر مستوى الأسعار البالغ 100 في الولايات المتحدة. وعلى نحو شبيه، تراوحت مؤشرات مستويات الأسعار للتعليم في عام 2017 بين 4 في السودان و69 في قطر نسبة لمؤشر مستوى الأسعار البالغ 100 في الولايات المتحدة. وقد كان في السودان ومصر أكبر تباين في مؤشرات مستويات الأسعار بين مجموعات البنود الأرخص والأغلى.

نظرة عامة على المنطقة العربية تشمل البلدان غير المشاركة

يسلّط القسم الحالي الضوء على الاستنتاجات الرئيسية لدورة 2017 من برنامج المقارنات الدولية على نطاق أوسع، من خلال إضافة بلدان عربية أخرى مشاركة وغير مشاركة. ونتيجة لذلك، تشمل المنطقة العربية في هذا القسم 20 بلداً، هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا. وكما ذُكر سابقاً، شارك 12 بلداً من هذه البلدان في دورة برنامج المقارنات الدولية في المنطقة العربية بتوجيه من مكتب التنفيذ الإقليمي في الإسكوا. وشارك بعض البلدان، وبالتحديد تونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا، في برنامج المقارنات الدولية في المنطقة الأفريقية. أما البلدان المتبقية، وهي الصومال ولبنان وليبيا، فقد كانت غير مشاركة، فقدّر المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي مماثلات القوة الشرائية لها عند مستويات الناتج المحلي الإجمالي ونفقات استهلاك الأسر المعيشية. أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية واليمن، فلم تكن لها تقديرات لمماثلات القوة الشرائية لدورة 2017 من برنامج المقارنات الدولية.

ولدى الأخذ بالاعتبار البلدان الـ 20 بلغ الحجم الحقيقي للاقتصاد العربي 5,890 مليار دولار في عام 2017، أي ما يعادل 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي. وهذا يعني أن البلدان الثمانية الإضافية ساهمت بـ 0.7 في المائة أضيفت إلى مساهمة البلدان الـ 12 التي بلغت 4 في المائة. ولم تتغير أكبر اقتصادات بلدان المنطقة، وهي الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية. ولكن لدى إلقاء نظرة على المنطقة العربية مع البلدان الثمانية الإضافية، تصبح جزر القمر وجيبوتي والصومال أصغر الاقتصادات، إذ تمثل 0.04 في المائة و0.08 في المائة و0.21 في المائة من الاقتصاد العربي في عام 2017 على التوالي. ويعرض الشكل 4-38 حصص البلدان من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإسمي للمنطقة العربية بأكملها التي تضم البلدان الـ 20.

لدى النظر إلى البلدان العربية الـ 20، يتبيّن أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في المنطقة كان 16,197 دولاراً في عام 2017، أي أقل بنحو 2 في المائة من المتوسط العالمي. وكان أعلى من المتوسط العالمي عندما تفحصنا 12 بلداً مشاركاً فقط من المنطقة العربية. وكان التفاوت في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في المنطقة العربية مرتفعاً للغاية، إذ سُجّل أدنى دخل للفرد في الصومال وبلغ 858 دولاراً مقابل أعلى دخل للفرد في قطر الذي بلغ 95,063 دولاراً.

أما بالنسبة لمؤشر مستوى الأسعار، فلدى إضافة البلدان العربية الثمانية إلى البلدان الـ 12 المشاركة في برنامج المقارنات الدولية، ظل هذا الرقم على مستوى الاقتصاد الكلي على حاله تقريباً في عام 2017، إذ انخفض من 61 إلى 60 فقط بالمقارنة مع مؤشر مستوى الأسعار في العالم البالغ 100.

الشكل 4-38 حصص البلدان من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإسمي للمنطقة العربية بأكملها، 2017